

الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك

بقلم ريتشارد راندز



الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك

بقلم ريتشارد راندز

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، جنيف ٢٠١٠

طبعة أولى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202, Geneva, Switzerland

التحرير والتنقيح: إيميلي لور بان، وتانيا اينولوكي
تحرير النسخة: تانيا اينولوكي
المراجعة والتدقيق: دونالد سترانكان
رسم الخرائط: جيليان لوف – ماب غرافيكس

طبع في أوبتما وبالاتينو من قبل ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي 7-42-940415-2-978 ISBN

المحتويات

٥	مصطلحات ومختصرات.....
٦	١. المقدمة وأهم الاستنتاجات.....
٩	٢. التنظيم الداخلي والعناصر المكونة وقدرات الجيش الشعبي لتحرير السودان.....
٩	الهيكل التنظيمي.....
١٤	قضايا تتعلق بالاندماج.....
٢٠	الوحدات المشتركة المدمجة.....
٢٣	قدرات الجيش الشعبي لتحرير السودان.....
٢٧	٣. تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان.....
٢٧	عقيدة التحول والإصدارات.....
٣٠	دعم الولايات المتحدة الأمريكية.....
٣٤	دعم المملكة المتحدة.....
٣٨	تطوير وزارة شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).....
٤٠	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) والخيارات البديلة لتنسيب الحجم.....
٤٤	٤. الخاتمة.....
٤٦	الحواشي.....
٥٢	المراجع.....
٥٥	نبذة عن المؤلف.....
٥٦	شكر وتقدير.....

مصطلحات ومختصرات

<i>C-in-C</i>	القائد الأعلى
<i>CPA</i>	اتفاق السلام الشامل
<i>COGS</i>	رئيس هيئة الأركان العامة
<i>DCOGS</i>	نائب رئيس الأركان العامة
<i>DDR</i>	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
<i>DFID</i>	وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)
<i>EDF</i>	قوات الدفاع الاستوائية
<i>GHQ</i>	المقر العام
<i>GoSS</i>	حكومة جنوب السودان
<i>JIU</i>	الوحدات المشتركة المدمجة
<i>LRA</i>	جيش الرب للمقاومة
<i>NCO</i>	صف ضابط
<i>OAG</i>	جماعات مسلحة أخرى
<i>SAF</i>	القوات المسلحة السودانية
<i>SDG</i>	الجنيه السوداني
<i>SPLM/A</i>	الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان
<i>SSDDT</i>	تنمية القطاع الأمني وتطور الدفاع (مشروع المملكة المتحدة)
<i>SSDF</i>	قوات الدفاع عن جنوب السودان
<i>VSS</i>	خدمات أمن قدامى المحاربين

١. المقدمة وأهم الاستنتاجات

يُمر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعملية تحول من جيش عصابات إلى جيش منظم ومحترف وغير مكلف مصمم ليعمل تحت أمرة القيادة المدنية الديمقراطية لحكومة جنوب السودان (GOSS) أو مستقبلاً وفي الوقت المناسب، كجزء من الجيش الوطني العامل تحت قيادة حكومة الوحدة الوطنية (GNU) أو القيادة الموحدة التي تليها. وتظهر معالم هذه العملية في الورقة البيضاء للدفاع المقدمة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والتي تم التصديق عليها من قبل المجلس التشريعي لجنوب السودان في يونيو/حزيران ٢٠٠٨ (GOSS, ٢٠٠٨).

وتستعرض ورقة العمل هذه نجاحات وإخفاقات عملية التحول الدفاعي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حتى يومنا هذا قياساً بإنجازات الورقة البيضاء مع الأخذ في الاعتبار القرارات والأحداث والنهج والبرامج والعقيدة العسكرية المتعلقة بتحول وتطور الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) منذ عام ٢٠٠٦. وبهذه الطريقة، يتم التعرف على الفجوة في عملية التحول التي باتت واضحة بين متطلبات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ومبادرات التصحيح الدفاعي.

ولا يمكن تقييم عملية تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بدون فهم عميق لتركيبة وتكوين وقدرات الجيش والتي نمت عبر الوقت في ظل عدم وجود إستراتيجية رسمية مكتوبة وخطط مفصلة للتنفيذ. كما يحتاج التقييم أيضاً إلى فهم جيد للأعباء الموضوعة حالياً على كاهل الجيش بسبب إدماج ما يسمى بالمجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وأيضاً تداول السلطة والموازنة اليومية للقيادة والنفوذ اللازمين للحفاظ على الاستقرار. وقد تم بحث هذه المسائل المترابطة في الجزء الثاني من الورقة مع استعراض صورة مستقبل الوحدات المشتركة المدمجة (JIUS) في ما بعد الاستفتاء.

ويتناول الجزء الثالث بالتفصيل الجهود المبذولة من أجل التحول ويركز على الإيجابي منها والآثار السلبية المترتبة عن برامج المساعدة الدولية. كما يحلل الجهود المبذولة من أجل التحول والتطور من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، المخططة والممولة ذاتياً مع ربط مبادرات التطور بالأهداف والعلامات الإستراتيجية الموثقة في الإصدارات والعقيدة العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) منذ عام ٢٠٠٦. ويناقش هذا الجزء دور برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في التحول الدفاعي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالإضافة إلى إمكانية تحديد الحجم الصحيح للجيش.

- كان انشغال قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بإمكانية تجدد الصراع بين الشمال والجنوب هو دافعها الأول لتعزيز قوى القوات المسلحة بأية ثمن. ولن تتغير هذه العقلية الحربية على الأغلب حتى يتم إجراء الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير بنجاح حيث تتوسم أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) سوف يتعاون بصورة كاملة مع عملية المراجعة الرسمية للدفاع بعد الاستفتاء وعندما يتم توقيع مذكرات أو اتفاقيات التعاون الدفاعي الدولي.
- وتمثل التحديات الناتجة عن اندماج الجماعات المسلحة الأخرى (OAGs) أكبر خطر لتماسك وفعالية الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ويجب أن يتم وضع محددات للتحويل المستقبلي من خلال فهم جيد لقضايا اندماج الجماعات المسلحة الأخرى (OAGs).
- ويواجه الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عدة تحديات قصيرة المدى منها مشاكل تتعلق بالمساءلة والأمور الإدارية والاستمرارية بالإضافة إلى تقلص الحركة وضعف الاتصالات التكتيكية والتدريب الطارئ والحاجة إلى معدات جديدة وضعف التمويل لدعم التنمية.
- وسوف يستمر التنافس والصراع بين وزارة شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والجيش حتى تقوم الوزارة فعلياً بدعم إدارة الدفاع بدلاً من أن تكون جهة مساءلة فقط. وقد عرقلت علاقة الخصومة الحالية تنمية الحكم المدني الفعال والديمقراطي والإجراءات الإشرافية التي كان من المفترض أن تكون دعامة العمل الفعال الشامل.
- ولم يكن لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) أي تأثير على التحول الدفاعي كما توجد حاجة إلى إعادة التفكير جذرياً إذا ما كان لتنسيب الحجم والحاجة إلى التسريح أية جاذبية أو فعالية في التطبيق. ويجب أن تكون المحفزات المعطاة لترك الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، على شكل دعم تقليدي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) وإنهاء الخدمة وعود المعاشات، جميعها يجب أن تكون واقعية ومتوافقة مع الأجور والظروف الحالية.
- يجب بحث تطوير جيش احتياطي بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كما هو موضح جلياً في الورقة البيضاء للدفاع بحثاً مفصلاً كجزء من المراجعة الدفاعية الشاملة على أن يتم ربط هذه العملية بالمحفزات المعتادة عند التسريح بالجيش.

تأخذ هذه الورقة في بدايتها بالاعتبار أن اتفاقية السلام الشامل (CPA) للعام ٢٠٠٥ كانت نتيجة لمباحثات السلام أكثر من كونها نصراً مطلقاً استطاع الطرف الأقوى أن يفرض شروطه بعدها. ويعتبر الكثير من الجنوبيين وخصوصاً ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن اتفاقية السلام الشامل (CPA) ليست إلا وقف إطلاق النار حيث أن النصر النهائي وبداية السلام بالنسبة لهم لن يأتي إلا بعد الانفصال عن الشمال^٤. ويلعب هذا الاعتقاد دوراً كبيراً في تصميم وتطبيق التحول الدفاعي وتصحيح قطاع الأمن بشكل كلي.

وحيث أن التحول عملية مستمرة، فإن هذه الورقة تناقش عمليات التحول واتخاذ القرار للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حتى ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ ولا تأخذ في الاعتبار تكاليفات وتعيينات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المصدق عليها من قبل القائد الأعلى (C-in-C) في ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. كما أن الورقة لا تستبق نتائج الاستفتاء عام ٢٠١١ ولكنها تفترض أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) سوف يستمر في التحول والتطور على مدى الأعوام المقبلة.

٢. التنظيم الداخلي والعناصر المكونة وقدرات الجيش الشعبي لتحرير السودان

الهيكل التنظيمي

قبل موت د. جون قرنق رئيس حكومة جنوب السودان (GOSS) والقائد الأعلى (C-in-C) للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في عام ٢٠٠٥، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد بدأ في اعتماد هيكل تنظيمي للجيش واضح وتقليدي من خلال فرق ولواءات وكتائب. وكانت واحدة من آخر قرارات د. جون قرنق بصفته القائد الأعلى (C-in-C) تعيين ٤ نواب لرئيس الأركان العامة لمساندة رئيس أركانه العامة الفريق وياي دينق اجاك ° وأسماء نواب رئيس الأركان العامة تنازلياً حسب مكانتهم هي كالآتي:-

- اللواء سالفا ماثوك جانجديت (نائب رئيس الأركان العامة للشئون الإدارية)
- اللواء بيور أجانج أسود (نائب رئيس الأركان العامة للعمليات)
- اللواء جيمس هوت ماي (نائب رئيس الأركان للأمور اللوجستية)
- اللواء أوبوتو مامور ميتي (نائب رئيس الأركان للتوجيه السياسي والمعنوي)^٦

اعتمدت تلك التعيينات على مدة الخدمة وهي عامل أساسي جداً في اتخاذ القرار للتحويل. كما قام جون قرنق أيضاً بوضع قوائم للضباط الذين بالخدمة ومن هم بالاحتياطي بالإضافة لإحالة عدد من الضباط إلى المعاش. وكان اللواء سالفا كير مايارديت مدرج في لائحة المحالين للمعاش، إلا أن كونه خليفة جون قرنق، فقد تولى منصب القائد الأعلى (C-in-C) للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ورئيس حكومة جنوب السودان (GoSS) في عام ٢٠٠٥.

وتم تصميم التنظيم الأول للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على أساس فرق في منتصف عام ٢٠٠٥ لكن لم يتم تطبيق هذا التصميم على أرض الواقع حتى أوائل عام ٢٠٠٦ حيث تم تكويبه من ست فرق وأربعة ألوية مستقلة^٧.

- الفرقة الأولى: ولاية أعالي النيل
- الفرقة الثانية: الاستوائية
- الفرقة الثالثة: منطقة شمال بحر الغزال وولايات وراب
- الفرقة الرابعة: ولاية الوحدة
- الفرقة الخامسة: ولاية البحيرات (الهدف منها تقديم دعم مباشر لقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في العاصمة المقترحة حينها رومباك)
- الفرقة السادسة: عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الوحدات المشتركة المدمجة (JIUS).

- أربعة ألوية مستقلة في جنوب النيل الأزرق وبور (جونقلي) وجبال النوبة (جنوب كردفان) وراجا (غربي بحر الغزال).

تطورت الألوية المستقلة في النيل الأزرق والبور وجبال النوبة لتصبح الفرقة العاشرة والثامنة والتاسعة على الترتيب ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ولكن لا يزال غير واضح إذا ما كانت الفرقة التاسعة وموقعها حول بحيرة جاو قد تم إعادة تنظيمها لوحدات أصغر حجماً. وقد تم إدماج اللواء المستقل الموجود في راجا مع الفرقة الخامسة المكونة حديثاً (والتي تم تغيير حدودها بعد قرار نقل العاصمة من رومباك إلى جوبا). وتم تكوين فرقة إضافية وهي الفرقة السابعة في ولاية أعالي النيل حيث يشار إليها بالفرقة المتحركة لكن لا يوجد دليل كاف على أن بها لواءات منظمة أو حركة مهمة^٩. وبالإضافة إلى ذلك، شكل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لواء قوة خاصة (أو كوماندوز) مكون من أربع كتائب - حوالي ٣,٥٠٠ رجل أتموا تدريبهم من نيو كوش شرقي الاستوائية - في منتصف عام ٢٠٠٧. وتم نشر تلك القوة كوحدات مستقلة للمهام الخاصة بنهاية العام نفسه.

وبالرغم من أن المرحلة الأساسية في إعادة الهيكلة كانت في أواخر عام ٢٠٠٧، فإن أحد المحفزات الأساسية لهذا التوسع كان الحاجة لاستيعاب أكثر من ٥٠,٠٠٠ رجل إضافي بعد إعلان جوبا في ٢٠٠٦^{١٠}. وكان الإعلان قد دعا إلى الوحدة الكاملة وغير المشروطة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وقوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF)^{١١} بالإضافة إلى عقد اتفاقية من أجل دمج القوتين فوراً ليكونا جيشاً واحداً متحداً غير متحزب ويسمى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (كما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل) (CPA). وبذلك يتضح أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أستوعب الكثير من أعداءه ومنافسيه السابقين لخلق استقرار أعم بالجنوب.

وبالرغم من أن الهدف في الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كان تخصيص فرقة واحدة بكل ولاية، أدت حاجة العمل بناء على التهديدات المرتقبة إلى اعتماد الهيكل المطبق حالياً^{١٢}. لا تحدد حدود الولاية تكوين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وبالرغم من أن قادة الفرق واللواءات يتعاونون حالياً مع لجان أمن المقاطعات كما يتعاون بعض من قادة الكتائب مع لجان أمن الدولة، فإن إدارة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تعد مركزية إلى حد كبير وذلك في مقرها الرئيسي في بيلبام على حدود بلدة جوبا. تم اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالهيكل التنظيمي والأدوار المفصلة بالعمليات في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بدون أن تكون هناك أية مراجعة رسمية إستراتيجية وإستراتيجية لاحقة للدفاع. حددت الورقة البيضاء للدفاع لعام ٢٠٠٨ أدواراً ومهاماً متعددة منطاة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، بينما تضع في نفس الوقت سياسة تنسيب الحجم بناء على محددات مهام وميزانية الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (المقطع ٧-٧، ٢٠٠٨، حكومة جنوب السودان) والفرق واللواءات والكتائب المنتشرين في جنوب السودان، مما يفرض تحديات كبيرة في مجالات الاتصالات والأمور اللوجستية. ومع ازدياد التهديدات الداخلية، يتم نقل القوات للاستجابة للضغوط الخاصة والنزاعات الداخلية^{١٣}. ومع ذلك فإن معظم الاستجابات جاءت بطيئة وكرد للفعل لأن موقع الوحدات الأصلي لم يتم تحديده بناء على تحليل مفصل لأخطار ولمتطلبات المهمة. فمثلاً، كان قد تم نشر لواء يتكون من حوالي ٢٥٠٠

رجل يتصدون لجيش الرب للمقاومة (LRA) على مساحة أكثر من ٤٠ كم في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ على شكل وحدات صغيرة الحجم من ٣-٥ رجلاً دون أية وسيلة اتصال وبمركبة واحدة فقط في التشكيل كله (بورتون راندز وشركاه، ٢٠٠٩).

رفع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عدد موظفيه في المقر الرئيسي في عام ٢٠٠٨ كي يتناسب مع هيكل العشر فرق. وجاء هذا التوسع متزامناً مع اكتمال تشييد المقر العام (GHQ) في بيليام والتي نفذتها شركة داينكورب DynCorp بتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية - برنامج حفظ السلام في إفريقيا AFRICAP^٤. وتم أيضاً تعيين نواب لرئيس الأركان العامة لمتابعة التدريبات والبحوث (وهو ما كان سابقاً من مسؤوليات إدارة عمليات نواب رئيس الأركان العامة) بالإضافة لعدة مديريات وقادة جدد لدعم الأسلحة مثل المدفعية والدفاع الجوي، والدروع، والمهندسين. وبعد ذلك، تم ترقية نواب لرئيس الأركان العامة في يونيو/حزيران - يوليو/تموز ٢٠٠٩ إلى رتبة فريق. وأصبح الفريق جيمس هوث ماي رئيساً للأركان العامة^٥ بعد عدة تغييرات منها النقل الأفقي لعدد من الضباط الأساسيين لمراكز داخل وخارج الجيش. وكان احد أهم أسباب ترقية معظم الضباط من المراكز العليا إلى رتبة فريق خلال هذه الفترة هو انضمام ١٧ ضابطاً برتبة لواء من المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) بحسب إعلان جوبا^٦. وشعر الضباط الأساسيون في المناصب العليا في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالحاجة إلى تمييز أنفسهم عن الضباط الذين كانوا في المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) سابقاً وذلك ليتمكنوا من إدارة القوة بفاعلية. وشكل انضمام هذا الكم من الضباط من المراكز العليا مشكلة في ميدان العمل حيث أنه في بعض الفرق كان القادة ونوابهم ورؤساء الأركان كلهم على مستوى نجمتين^٧.

وبالرغم من أنه يمكن القول أن زيادة الأعداد في المقر الرئيسي كان لها التأثير الإيجابي على جهود التحول، فإن سلسلة التقارير الموجهة للفرق الخارجية لم تواكب نفس التوقيت حيث لا يزال قادة الفرق يقدمون تقاريرهم مباشرة لرئيس الأركان العامة من خلال نائب رئيس الأركان العامة للعمليات. ولكن تم تخصيص قطاعات جغرافية لثلاثة نواب لرئيس الأركان العامة من ذوي الرتب العالية في مايو/أيار - يونيو/حزيران ٢٠١٠ وذلك للإشراف عليها استجابة للعديد من الأزمات الأمنية الداخلية وخصوصاً التي جاءت بعد الانتخابات الوطنية في أبريل/نيسان ٢٠١٠ والتمرد اللاحق الذي شنه اللواء جورج أثور نائب رئيس الأركان السابق للتوجيه السياسي والمعنوي. ولم تضاف مراقبة القطاعات من قبل بعض نواب رئيس الأركان العامة أية مستويات للقيادة ولكنها أعطت رئيس الأركان العامة إمكانية استشارة خبراء مع التركيز على الوضع الحالي والترابط ومتطلبات الدعم للفرق في قطاعاتهم خلال فترات التهديد والتوتر الزائد^٨. وتم تقسيم القطاعات كما يلي: قطاع يضم الفرق الأولى والسابعة والعاشر، وآخر يضم الفرق الثالثة والرابعة والخامسة والتاسعة، وأخيراً قطاع يضم الفرق الثانية والثامنة.

ومع التطور المستمر لتنظيم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في مبادئه ووحداته ومقره الرئيسي، أصبحت مجموعة أساسية من الضباط في قلب التحول. وكانت هذه المجموعة أساساً تحت قيادة الفريق اويباي دنج اجاك (الذي لازال يتمتع بتأثير كبير كوزير سابق للتعاون

الإقليمي وهو وزير الاستثمار حين كتابة هذه الورقة)، ثم تلاه جيمس هوث ماي (وهو الآن لواء بأربع نجوم ورئيس الأركان العامة). ودعم هذه المجموعة بينج دانج (نائب رئيس الأركان العامة للشئون الإدارية)، وأيوان أير جونجورور (نائب رئيس الأركان العامة للتدريب والبحوث). بالإضافة لمديرين من ذوي النفوذ مثل اللواء مالوال أيوم دور (سابقاً مدير التدريب ومدير الكليات، ومدير الإنتاج وقت كتابة هذه الورقة)، واللواء مالك روبن (المدير المالي) واللواء كير قرنيق (المدير السابق للتدريب العام والآن يشغل منصب قائد القوة الهندسية) بالإضافة إلى عدد كبير من العمداء والعقداء من ذوي الحماسة العالية الذين قد أتوا من القيادات الإقليمية وموظفي الكليات على سبيل المثال المدارس والكليات الحربية^٩.

ولم تستطع إدارة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للتحول والبحوث، والتي تم إنشاؤها في أوائل عام ٢٠١٠ بهدف متابعة إجراءات تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) إظهار قدرتها أو تأثيرها أو مصداقيتها لكي تقترح أو تقود أو حتى تراقب التغيير. وتم إنشاء هذه الإدارة تحت ضغط مستشارين لمشروع تنمية القطاع الأمني والتحول الدفاعي (مشروع المملكة المتحدة) (SSDDT). ولم يؤخذ بعين الاعتبار آليات عمل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ومسئوليتها عن التحول^{١٠}. وأكثر من ذلك، يعتقد الكثير من الضباط من ذوي المراكز العليا في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن مسؤولية تنسيق التحول كان يجب أن يناط بها لمديرية التنظيم التي تولت مسؤولية إصلاح الدفاع فور توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA)^{١١}.



المؤلف مع ضباط صف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في تدريب بمرکز مايل للتدريب ٢٠٠٩. © Richard Rands

وبالرغم من أن التحول الدفاعي معروف عنه أنه «عملية طويلة وليست مجرد حدث»^{٢٢} فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تبني تكوينات حربية تقليدية على نطاق واسع خلال مدة زمنية قصيرة. ولذلك، فقد تحول الجيش في الورقة من قوة عصابات إلى جيش تقليدي في خلال شهور معدودة. ولكن مع نقص الموارد والعمليات الإدارية غير المتطورة وعدم الفهم الجيد للنظريات الحربية التقليدية من قبل أغلبية الضباط، وأيضاً التدريب والنظام غير الكافي في بعض من فصائل الجيش، واجه الجيش تحديات كبيرة في التحول منذ ذلك الحين.

قضايا تتعلق بالاندماج

إن التماسك والفعالية داخل التسع فرق الخاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان – (SPLA) باستثناء الفرقة السادسة والتي هي المسؤولة عن مساهمة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) – يعتمدان بشكل كبير على ثلاثة عوامل هي: مدى تأثير القادة في المقر العام (GHQ)، وقدرات القادة على مستوى الفرق واللواءات والفصائل، وتركيبية الكيانات والوحدات بعد دمج الجماعات المسلحة والميليشيات. ويعد العامل الأول واضحاً حيث أنه كلما ظهرت تحديات أو مشاكل كبيرة أمام الفرق المنتشرة يقوم الضباط من ذوى المراكز العليا من المقر العام (GHQ) بالانتشار للسيطرة شخصياً على الموقف. ويتوقف مدى تأثيرهم عادة على الروابط القبلية، والقيادة السابقة للجيش، والكفاءة الحقيقية وهو عادة ما يقدم الإيضاح والحل. أما العامل الثاني، فهو عادة متروك للصدفة ويعتمد بشكل شبه كلي على القيادة والكفاءة الشخصية ومدى تحمس الضباط المختارين بكافة مستوياتهم. ويكون العامل الأخير غالباً حاسماً ومرتبطة بشكل جوهري بالعاملين السابقين. وفي معظم الوحدات، ترتبط مدى الفاعلية والالتزام والترابط بشكل مباشر بالتشكيل وخصوصاً اندماج الميليشيات منذ توقيع اتفاقية جوبا في ٢٠٠٦.

ويهدف هذا الجزء إلى التعرف على مناطق التماسك والضعف بناء على تكوين الوحدات واندماج الميليشيات. وفي البداية، تحدد القائمة التالية المواقع العامة لقادة الميليشيات السابقين، والمواقع الحالية لقواتهم السابقة بقدر المستطاع^{٢٣}. ويلعب هؤلاء القادة السابقون للميليشيات إما أدواراً رئيسية في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو يحتمل أن يتمتعوا بتأثير يزعزع الاستقرار في حالة تجدد الصراع، ولقد انتهى الاندماج رسمياً في مارس/آذار ٢٠٠٩^{٢٤} وبالرغم من انقسام وانتشار الكثير من ضباط الميليشيات في عدة فرق، فإن محاولات تقسيم الصفوف الأخرى كلها باءت بالفشل. وقد رفضت بعض المجموعات النقل وتم دمجها في أقرب تشكيل وفي بعض الحالات، تخيب الجنود فور نقلهم وعليه لم يتم دمجهم أو تسريحهم^{٢٥}.

جوردن كونج: أنضم معظم الرجال ممن كانوا في حامية كيتباك تحت قيادة اللواء جوردن كونج في القوات المسلحة السودانية (SAF) إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بموجب اتفاقية جوبا. وأخذوا معهم معظم عتاد قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) الذي كان بالمنطقة والذي كان قد أمدتهم به المخابرات العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة السودانية (SAF). وقد تم دمجهم الآن داخل وحدات اللواء الثالث بالفرقة الأولى تحت قيادة العقيد سيمون

ياب. كما جلب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أيضاً قوات من مناطق أخرى وعلى الأخص من قبيلة بول النوير من ولاية الوحدة وذلك لمعادلة الأغلبية من قبيلة الجيكاني نوير والتي كانت تشكل الجزء الأساسي من قوات كونج التابعة لقوات دفاع جنوب السودان (SSDF). كما قامت الكتيبة أيضاً بضم جنود وضباط أتوا من مناطق أخرى مثل الاستوائية ولكن معظمهم كانوا يدينون بالولاء سابقاً لكونج.

وكان كونج والذي كان بالخرطوم وقت إعلان جوبا، قد نوه مسبقاً أنه مستعد للاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ولكنه قرر عدم المشاركة بعد أن اندمج معظم ضباطه ورجاله من الرتب الصغيرة. ومن لم يشأ الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تم تسريحه وتحويل إلى مدني في المنطقة أو تم نقله إلى مالالكال حيث صار واحداً من القوات المسلحة السودانية (SAF) المكونة للوحدات المشتركة المدمجة (JIUS). وتم إرسال البعض إلى القوات المسلحة السودانية (SAF) في كوستي. وبقي كونج على اتصال مع رجاله في الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) وليس معلوماً ما إذا كان من اندمجوا في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لا يزالوا يدينون له بالولاء.

بيتر جادت: تتكون أغلبية الفرقة السابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) غرب النيل في مناطق شيلوك بولاية أعالي النيل من عناصر سابقة من قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) تحت قيادة بيتر جادت، وهو الآن لواء في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وبالرغم من أن بيتر جادت كان قد تولى منصب النائب الأول لبولينو ماتياب، إلا أنه نشأ بينهما خلاف عنيف قبل إعلان جوبا. وظل بيتر جادت في المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) خلال مراحل إعلان جوبا وأشتبه الكثيرون في ولاءه. ولكنه انضم في النهاية للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وتم إرساله كقائد للقوات الجوية في المقر العام (GHQ) في جوبا. وإلى الآن، من غير الواضح مدى سلطة بيتر جادت على رجالة السابقين الذين انضموا إلى الفرقة السابعة لكن يعرف عنه أنه يقوم بزيارة الفرقة من آن إلى آخر. كما يعرف عن رجالة كونهم أكثر حدة وأقل التزاماً من معظم جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ويعرف بيتر جادت ورجاله بالقسوة حيث أنهم كانوا سابقاً يعملون كقوة وكالة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في ولاية الوحدة وفي مناطق آبار البترول.

قوات بولينو ماتياب بقيادة تاهيب جاتلوك: استمرت قوات بولينو ماتياب الأساسية بعد الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بقيادة تاهيب جاتلوك في التمرکز في مقاطعة مايوم بولاية الوحدة وتم إرسال بعضهم حينها إلى جوبا من أجل أن ينضموا إلى الحرس الشخصي لماتياب. وأما الباقون، فقد تم إرسالهم كجزء من الفرقة الرابعة في دوار بولاية الوحدة. وهذه القوات على الأغلب هي الأكثر اندماجاً ولا تميل إلى الطبيعة الخاملة المرتبطة بالقوات السابقة لبيتر جادت. كما قيل أنهم لا يزالون يدينون بالولاء لبولينو ماتياب وبسبب دورهم الرئيسي المحتمل في الدفاع عن الحدود بين شمال وجنوب السودان، فإن ولاءهم يبعث على القلق ولذلك فهم مجموعة يجب مراقبتها لاحتمالية إحداثهم للمشاكل. ويعرف تاهيب جاتلوك، وهو لواء في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، انه نائب القائد في الفرقة الأولى في رانك

بولاية أعالي النيل ويبدو أنه من ضمن الضباط السابقين في قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) الذين انضموا بشكل أفضل في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).

يوهانيس يوال (يؤال): يعد يوهانيس يوال من القادة الأساسيين في قبيلة لو نوير في قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF)، وكانت قواته المتحركة ذات أثر كبير في التسبب في مشاكل للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) خلال الحرب. ووافق يوهانيس خلال إعلان جوبا على الدخول مع من انضموا تحت قيادة بولينو ماتياب. والآن، يعد رجال يوهانيس يوال، وهم أساساً من لو نوير، ضمن قيادة الفرقة الثامنة في جونجلي. وقد تم إرسال يوهانيس نفسه كنائب للقائد في الفرقة الرابعة في دوار بولاية أعالي النيل وهو الآن لواء في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).

صمويل بوث: قاد صمويل بوث بصفته لواءً، قوة صغيرة متحركة من قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) المتمركزة في منطقة مرتفعات دوليب بولاية أعالي النيل وتم إرساله كقائد للواء في الفرقة الخامسة وإرسال قواته للفرق الأولى والثامنة.

يوهانيس كوانج ريك: يوهانيس هو قائد سابق بقوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) تحت قيادة ماتياب في كوانج ريك، وقد تم إرساله كقائد للواء في مرتفعات دوليب/القنال بالفرقة الأولى وهو لواء في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).

شول لويث (نيمن): كان لويث قائداً أساسياً بقوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) ولم يكن لديه قوات كبيرة. وبعد الاندماج مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، تم إرساله برتبة لواء لقيادة لواء في جبل هك/بالويش بالقرب من آبار البترول في منطقة الفرقة الأولى.

ثون مام (والمعروف أيضاً بأسم يوسف): تم دمج ثون مام في قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) بماتياب برتبة لواء، ثم ترك ثون الجيش ليصبح عضواً بالبرلمان في مجلس الشعب بمالكال بولاية أعالي النيل وتم تعيينه وزيراً للاتصالات بحكومة الولاية. وحتى كتابة هذه الورقة، يعمل ثون مستشاراً للحاكم. أما عن قواته السابقة، فقد تفرقت بشكل كبير بين الفرق بصورة أكثر بكثير من أي مجموعة أخرى من المجموعات المندمجة، كما ورد.

صدام شايبوت مانينانج: صدام شايبوت مانينانج: لقب شايبوت بـ «صدام» بسبب قسوته تشبهاً بصدام حسين. وقد تم دمج مع بولينو ماتياب برتبة لواء. أما رجاله الأوفياء، فقد تم إرسالهم إلى مناطق شتى، بعضهم في الفرقة السابعة والبعض الآخر إلى غرب بحر الغزال (منطقة راجا) وهي المنطقة التي تم إرسال شايبوت إليها أساساً فور انضمامه للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وقد تم دمج شايبوت بالفرقة السابعة كقائد لواء في خالدوك في مقاطعة تونجا. ويشتهر شايبوت بأنه أوشك على القبض على أو قتل ريك ماشار عندما أنشق ماشار للعودة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وكانت قوات شايبوت هي المجموعة الأولى التي هاجمت القوات التي دافعت عن ماشار وقتلت أو قبضت على الكثير من مؤيديه. ولقد تم إرسال بعض من قواته

إلى الفرقة الرابعة بولاية الوحدة الذين اشتركوا في محاربة قوات المسيرية. وكان شايوت شخصية مهمة في قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) ويعرف بولائه للهيكل القيادي القديم.

تيموثي تابان جوك: قبل انضمامه للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مع قوات ماتياب برتبة لواء، كان تيموثي المتحکم في جميع قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) في أكوبو بولاية جونجلاي، ولا تزال تلك القوات حسبما ورد تدين بالولاء له ويبدل تيموثي جهوداً من أجل الإبقاء على اتصالاته معهم، سواء من بقوا في أكوبو دون أن يندمجوا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو من تفرقوا في الجيش. رشح تيموثي نفسه في انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠ كمرشح مستقل في مقاطعة أكوبو وتغلب على القائد الشهير للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) جون لوك جوك، والذي يشغل حالياً منصب وزير الطاقة والتعدين. وبعد هذا الفوز مؤشراً على الشعبية والنفوذ اللذين يتمتع بهما تيموثي بين مجتمع النوير في أكوبو وعلاقته القوية بقواته السابقة. هذا التوزيع الكبير لقوات تيموثي غالباً ما يرجع إلى الاعتراف بشعبية تيموثي بين رجاله وإلى الرغبة في الحد من قدرته على التأثير عليهم. والأكثر من ذلك، توجد دلالات قوية أن تيموثي لا يرى في نفسه انه ترك الجيش من أجل منصب سياسي (هو الآن يشغل منصب وزير الاتصالات والمعلومات في حكومة جنوب السودان). بناء عليه، فهو لا يزال يستخدم رتبته العسكرية ويعتبره الكثيرون في منطقة أكوبو وخصوصاً الشباب منهم على أنه قائد عسكري. ويعرف عن تيموثي أيضاً صلته الوثيقة بما تبقى من الجيش الأبيض^١ ومن يقال أنه تم نزع سلاحهم.

قوات الفرسان التابعة للحج بشير ماوين: تمركزت قوات الفرسان أساساً في مقاطعة راجا. وأنضم بشير ماوين للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مع بيتر جادت ومجموعة من قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF)، والتي وافقت على الانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعد إعلان جوبا. وقد أنضم بشير ماوين منذ حينها للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ولا توجد معلومات عن رتبته أو موقعه الحالي. كما انضمت معظم هذه القوات إلى الفرقة الخامسة في غرب بحر الغزال.

حسن حامد صالح: عندما بدأ العميد حامد صالح في التقرب من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A)، قوبل بتخوف من الطبيعة «الشمالية» الغالبة لقواته من أن يكون هدفهم هو الانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للتوغل داخل القيادة الهيكلية لصالح القوات المخابراتية التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF). وبعد رفض انضمامه، توجه صالح إلى قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) لإقناعهم بضم قوات الدباب في قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) حتى يصبحوا جزءاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). تم ضم ضباط قوات الدباب في النهاية ولكن وحتى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، لم يتم توزيع أي منهم بعد. وقامت بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ بمراجعة الرتب والجنود لنقلهم للحدود، إلا أنه ومنذ اندماج الضباط، تشتت الكثير منهم وعادوا ببساطة إلى مناطق ديارهم أو استقروا على المناطق الحدودية.

قوات بارى الاستوائية الدفاعية (EDF) لمحمد الحاج: تولى محمد الحاج قيادة معظم قوات بارى الاستوائية الدفاعية (EDF). وكونها القوات المسلحة الوحيدة في مجتمع البارى ضمن الاستوائية الدفاعية، أضر محمد الحاج ورجاله الأنضمام إلى قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) كي يتمكنوا من أن يصبحوا جزءاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وكانوا قد حاولوا في الأساس الانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قبل إعلان جوبا، لكن لم يتم اعتبارهم قوة ذات ثقل كافٍ للانضمام. وأركز قرار ضمهم في النهاية إلى حد بعيد على الرغبة في ضم جنود البارى للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لإظهار التوازن العرقي. وكانت النتيجة انضمام عدد قليل من ضباط محمد الحاج للمقر العام (GHQ) أو تم توزيعهم في مناصب مختلفة بالفرق. وكان محمد الحاج عضواً بالبرلمان في حزب المؤتمر الوطني في جوبا ولكنه قدم استقالته لينضم للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قبل انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠.

وتفرق معظم قوات الدفاع الاستوائية (EDF) في أنحاء مختلفة وهكذا لم يكن هناك تجمع كبير لقوات بارى الاستوائية الدفاعية (EDF) في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). كما تم أيضاً ضم بولينو تومب، القائد الآخر لقوات بارى الاستوائية الدفاعية (EDF) في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، أما أخوه فهو عقيد في القوات المسلحة السودانية (SAF) وحسب التقارير ملتحق بالوحدات المشتركة المدمجة (JIU) في جوبا.

قوات مادانج بقيادة شئول غاغا: كان شئول غاغا من ضباط القوات المسلحة السودانية (SAF) وهو الآن من أهم قادة قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF). وانضم شئول للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعد إعلان جوبا. كما تم ضمه برتبة لواء ونائب مدير المنظمة الحربية في المقر العام (GHQ) بجوبا. وتوزعت قواته بشكل كبير على الفرق ولكن يظل هناك تكتل صغير منها في حامية كيتباك وفي اللواءات على امتداد نهر سوبات وفي مرتفعات دوليب بولاية أعالي النيل.

قوات سيمون جاتويك (جيتويش): تم ضم سيمون جاتويك للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) برتبة لواء وكنائب مدير الإنتاج الحربي في المقر العام (GHQ) بجوبا. معظم قواته ظلت تحت قيادة الفرقة الأولى وتم إرسال العديد منهم إلى منطقة ميلوت في ولاية أعالي النيل على امتداد النهر للسيطرة على المنطقة المجاورة لأبار بترول أدار.

سلطان عبد الباقي: انضمت قوات عبد الباقي إلى الجيش للشعبي لتحرير السودان (SPLA) وقت إعلان جوبا وتم ضمهم إلى الفرقة الخامسة. ورغم ذلك، قرر عدد كبير منهم أن يستمروا في ولائهم للقوات المسلحة السودانية (SAF). وتعمل هذه المجموعة تحت قيادة اثنين من أبناء الباقي اللذين قررا عدم الانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).

عبدل أكى أكول: تم ضم أكول إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) برتبة لواء وتم توزيعه في الفرقة الخامسة. أما عن قواته، فقد تم وضعها بالقرب من عويل وتم ضمها لنفس الفرقة. وبعد الاندماج، حدثت مواجهة عنيفة بين قوات أكول وقوات عبد الباقي كان نتيجتها

الانفصال والتشتت ولكن لا يزال هناك تركز كبير للقوتين في مناطق عملياتهم الأصلية.

وبالرغم من الاندماج الناجح إلى حد كبير بين الميليشيات، إلا أن القادة السابقين من ذوي المناصب العليا في الخرطوم يعتقدون أن ولاءاتهم وهوياتهم كميليشيات لم تتغير على أرض الواقع^{٢٧}. ويزعم قادة قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) السابقين وهو أكبر تجمع، أنهم لازالوا قوة متماسكة. وبالرغم من الفصاحة في التعبير، إلا أن التصريحات التالية تشكك بذلك:

نحن على استعداد لإعادة تعبئة قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) التي تم تسريحها نظراً للوضع الحالي بجنوب السودان، وهناك حرب تلوح في الأفق. سوف يتلاشى الجنوب وسيحتاج إلى قرن أو ما شابه للتوحد أو ربما سيختفي للأبد. ستظل قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) هي قوات الدفاع عن جنوب السودان مهما كان مكانها - سواء في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أم لا - فهي دائماً قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) الوطنية والقادرة. سوف نسيطر على جنوب السودان ونحن نعلم جميعاً أن هناك أطماع عالمية كبيرة في جنوب السودان ولكنها لن تتحقق لها مآربها ولنسوف تتسبب فقط في خلق المزيد من الاضطرابات السياسية والعسكرية في المنطقة^{٢٨}.

ولقد أثبتت الحوادث الأمنية في ولاية أعالي النيل أيضاً أن القادة السابقين في الخرطوم لهم تأثير ضعيف على القادة الشباب بالميدان. وعلى سبيل المثال، يقال أن قادة الميليشيات المحليين قد هاجموا مراكب تابعة لبرنامج الغذاء العالمي في نهر السباط في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ بدون إذن أو أوامر من الخرطوم^{٢٩}. وبالرغم من ذلك، تركت القرارات والمفاوضات اللاحقة للقادة السابقين بالخرطوم الذين كانوا عادة لا يتم إشراكهم إلا بعد الحدث. وبالرغم من أنه من الواضح أن القادة المهمين مثل جوردن كونج وجابريل تانج وديفيد شاندا لا يزالون على اتصال مع اللواء بولينو ماتياب، إلا أنهم لا يشكلون مصدر خطر كبير على ترابط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)^{٣٠}.

وتظل المصادر الأكثر خطراً داخل فرق الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وخصوصاً تلك التي تلقت عدداً من قوات الجماعات المسلحة الأخرى (OAGs) بعد إعلان جوبا مثل الفرقة الأولى والخامسة والسابعة والثامنة. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي الفرقة الرابعة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على العديد من ضباط وجنود قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) السابقين. وتسيطر الفرقتان الرابعة والسابعة على مناطق حساسة غرب النيل على خط حدود عام ١٩٥٦^{٣١} التي تمتد حتى تشمل مناطق آبار البترول. وتشكل هذه الفرق جزءاً من الخط الدفاعي الأمامي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وسوف يكون لأي تقسيم مستقبلي عواقب وخيمة في حالة تجدد الصراع. وتعتبر الفرقتان الأولى والثامنة الأقل تعرضاً للمخاطر حيث يتم إدارتهما بفعالية ويبدو عليهما النظام والترابط. ومع ذلك، هذا الانضباط يعتمد كثيراً على طريقة إدارة وقيادة هذه التشكيلات في المستقبل.

وترتبط مسائل الأقدمية والترقيات بشكل وثيق بعملية الاندماج، وهي قضايا قد تكون مصدراً محتملاً للضيق بين الضباط. ويحاول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الالتزام الشديد بالأقدمية حيث قام بوضع قاعدة للضباط تعتمد على الفترة التي تم تكليفهم بها أو تاريخ حضورهم لتدريبات الضابط الدرغ في إثيوبيا^{٣٢}. وعلى سبيل المثال، من شاركوا في الدورة التدريبية للضباط الأول في عام ١٩٨٤ الدرغ ١ يتولون حالياً مناصب رؤساء هيئة الأركان العامة ونواب رئيس الأركان العامة للشئون الإدارية ونواب رئيس الأركان العامة للأمر اللوجستية ونواب رئيس الأركان العامة للتدريب والبحوث. وبالإضافة إلى ذلك، يتم الأخذ في الحسبان انضمام القادة السابقين لأنيانا ١١^{٣٣} كما فعل الضباط الذين انشقوا عن القوات المسلحة السودانية (SAF) الذين انضموا من الجماعات المسلحة. وتتعدد الأمور أكثر بالنسبة لموضوع الأقدمية بسبب الضباط الذين انشقوا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ثم عادوا للانضمام ثانية (بالرغم من انه من المفهوم جيداً أن تاريخ الأقدمية الخاص بهم يرجع إلى تاريخ عودتهم للحركة، وليس إلى تاريخ تكليفهم الأساسي). بالإضافة إلى ذلك، يدعى البعض أن العديد من الضباط الذين انضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعد إعلان جوبا قد تم المغالاة في ترقيتهم قبل الاندماج مباشرة^{٣٤}.

كما تم ترقية عدد ٢٠ عميد إلى رتبة لواء و١٤٥ عقيد إلى رتبة عميد، مؤخراً في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وكان أغلبية من تم ترقيتهم من المجموعة الأولى والمجموعة الثانية من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والذين كانوا قد تلقوا تدريبهم في إثيوبيا (درع ١ و ٢). ولقد كان من المحتمل جداً أن تثير هذه الترقيات إلى درجة لواء حفيفة العديد من الضباط الذين اعتبروا أنفسهم أعلى رتبة ممن تم ترقيتهم. وسوف يشعر بالضيق على وجه الخصوص، الضباط الذين قد انضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مع إعلان جوبا وأيضاً من كانوا قد انشقوا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ثم عادوا للانضمام في أوائل ومنتصف فترة التسعينات^{٣٥}. وبدون شك، إن الهدف من وراء ترقية عدد كبير من العقدا إلى رتبة لواء هو تجنب الاستياء لكن أثر تلك الترقيات على ميزانية الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) سوف يكون كبيراً. ولم يتم تسجيل تكلفة المرتبات التي تم زيادتها والبدلات في الميزانية وليس واضحاً كيف سيتم التعامل مع تلك التكاليف غير المتوقعة^{٣٦}.

ومن المحتمل أن يكون أيضاً الاندماج هو أحد محفزات ترقية رؤساء هيئة الأركان العامة إلى درجة لواء أربعة نجوم في أغسطس/آب ٢٠١٠. وبما أن الرئيس والقائد الأعلى (C-in-C) كانا قد اجبرا على التخلي عن رتبهما قبيل الانتخابات في أبريل/نيسان ٢٠١٠، كان الضابط ذو الرتبة الأعلى في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) هو نائب رئيس الأركان اللواء بولينو ماتياب - قائد قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF) السابق. كما كانت ترقية جيمس هوث ماي تهدف إلى وضع ضابط من قلب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في نفس رتبة رئيس أكبر المجموعات المدمجة^{٣٧}.

الوحدات المشتركة المدمجة

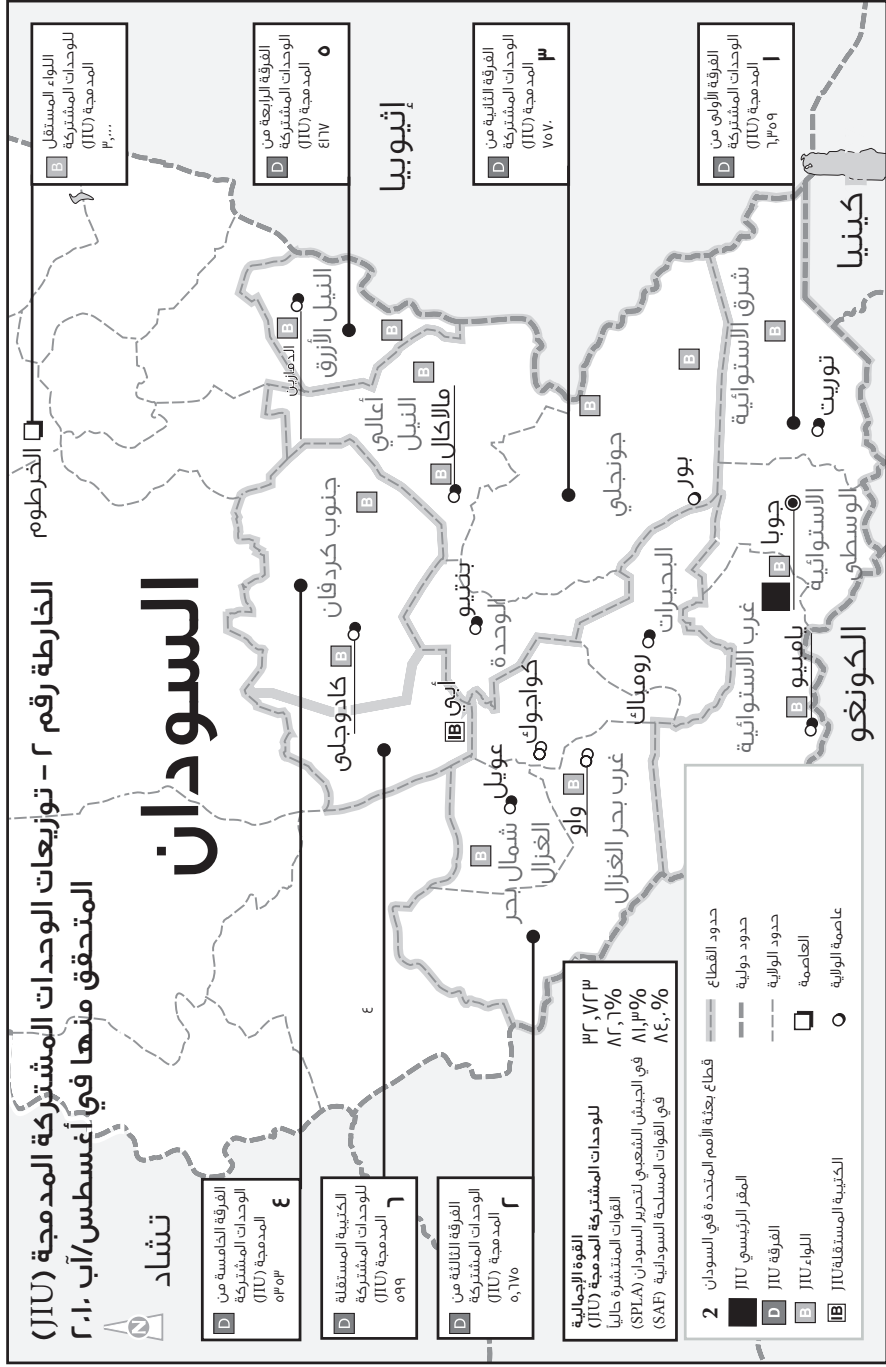
يدعو اتفاق السلام الشامل (CPA) إلى تكوين الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) من أعداد مقسمة بالتساوي بين القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كرمز للوحدة والسيادة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يدعو الاتفاق الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) إلى المشاركة في الدفاع عن البلاد جنياً إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) خلال الفترة المرحلية ومدتها ست سنوات. وكان من المخطط أن يكون حجم الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) مكونة من ٣٩,٠٠٠ رجل على أن يتم إرسال ٢٤,٠٠٠ منهم إلى الجنوب مع إضافة وحدات إلى الخرطوم وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ كان انتشار الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) بنسبة ٨٢,٦ بالمائة من قوته المكلفة (راجع الخارطة رقم ٢).

يطرح دور الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) بعد الاستفتاء سؤالاً صعباً على الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حيث من الطبيعي أن نفترض أن عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) سوف يتم إدماجها في الهيكل القائم للقوات، ومن المحتمل في المناطق التي يعملون بها الآن. ولسوف يزيد هذا الأمر من حجم جميع الفرق ويضع ضغطاً إضافياً على القيادة بالإضافة إلى تحديات مستدامة جديدة. وبما أن الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) قد استفادت من الأجور المنتظمة والمؤن الأفضل أكثر من كثير من مثيلاتها في فرق الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، إلا أن حوادث الانفشق واردة إذا ما تم ضمهم من جديد إلى قلب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٨). وغالباً ما سوف تقابل أية محاولة لتسريحهم بمقاومة شديدة إلا إذا تم تقديم معاشات مستمرة أو نظم للتعويضات. ويعتبر العرض الحالي الخاص بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) غير كافٍ لإجراء عدد كافٍ من الجنود الذين كانوا يتلقون مرتبات منتظمة ومؤن طعام كافية منذ عام ٢٠٠٥.^{٣٨}

ومع ذلك، لا يشكل اندماج الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) الخاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) فيه ثمانية مصدراً للقلق مثل احتمال أن يطلب من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن يستوعب العديد من عناصر القوات المسلحة السودانية (SAF). كما أن العديد من الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) في القوات المسلحة السودانية (SAF) كانوا من الجماعات المسلحة الأخرى (OAGs) سابقاً وقد تم وضعهم بالتوازي بشكل فعال بدلاً من دمجهم كلية في الجيش الشمالي. ويخشى الكثيرون من نقلهم لشمال السودان حيث أنهم يعتبرون أنفسهم من الجنوبيين وغالباً ما تكون عائلاتهم قاطنة في نفس المواقع المتمركزين بها. وباستثناء الوحدات المعتادة من القوات المسلحة السودانية (SAF) في مواقع مثل مالكال وبور، فإن العديد من عناصر القوات المسلحة السودانية (SAF) من الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) تأتي من المناطق التي كانوا يخدمون بها ولديهم علاقات أسرية قوية فيها. فعلى سبيل المثال، فإن ٩٠٪ من عناصر القوات المسلحة السودانية (SAF) من الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) في ناكير أتوا أساساً من نفس المدينة أو من المناطق المحيطة وليس لديهم أية نية للرحيل.^{٣٩} ونفس الشيء ينطبق على مكونات القوات المسلحة السودانية (SAF) الموجودة في

كابوتا، فهؤلاء الرجال معظمهم من توبوسا من شرق الاستوائية (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٨). وكما هو الحال مع مكونات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، فإن الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو الإجراءات الزائدة للتسريح هي الخيارات الوحيدة التي يمكن أن تقبل بها عناصر القوات المسلحة السودانية (SAF). أما الانتقال إلى الشمال^٤ فهو بديل لا يمكن أخذه في الاعتبار.

ومن المتوقع أن يكون أثر إدماج الوحدات المشتركة المدمجة (JIU) كبيراً وفي حالة ما إذا دعت الحاجة إلى إدماج ١٥,٠٠٠ من حوالي ٢٤,٠٠٠ عامل بالوحدات المشتركة المدمجة (JIU) بالجنوب، سوف يتكبد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سوداني (SDG) (٨٣ مليون دولار أمريكي) في العام كمرتبات ومصروفات إعاشة^٥. ويعد هذا المبلغ أكثر من الميزانية المخصصة للمشروع في عام واحد وذلك للأثنى عشر شهراً القادمة (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١). وسوف تستخدم جميع المبالغ التي خصصها الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للتحويل والتنمية^٦. ويعتبر الحافز الذي يعطيه برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) حالياً كحل بديل حافزاً غير مؤثر. وسوف يحتاج الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن يتدارس تقديم محفزات مالية أفضل سواء في صورة معاشات أو تعويضات عند التسريح وذلك لتجنب وقوع انفصال خطير عند محاولة تطبيق برامج التسريح على نطاق واسع. بالإضافة إلى ما سبق، تشكل التكلفة الحالية للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أكبر جزء من ميزانية حكومة جنوب السودان (GoSS) وأي زيادة فيها ستعيق حكومة جنوب السودان (GoSS) عن تقديم الخدمات الأساسية للشعب.



قدرات الجيش الشعبي لتحرير السودان

يتألف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ١٤٠ ألف فرد على وجه التقريب ويتم إدارتهم من المركز الرئيسي في جوبا وهم مقسمون إلى فرق بحيث تحتوي الفرقة الواحدة على حوالي من ١٠ آلاف إلى ١٤ ألف فرد مقسمين إلى لواءات وكتائب من ٣,٠٠٠-٤,٠٠٠ ومن ٤٠٠-٧٠٠ رجل على التوالي. ويشتمل الجيش على قوات مشاة خفيفة مسلحة بإصدارات مختلفة من الرشاشات من نوع AK-٤٧ وPKM بالإضافة إلى RPG-٧ المضادة للدبابات وقذائف الهاون ٦٠ مم والتي تستخدم لأغراض الدعم الخفيف. وبالرغم من أن الجيش يمتلك قذائف هاون مقاس ٨٠ مم و٨١ مم و١٢٠ مم ومدفعية مقطورة، إلا أنه يجد صعوبة في استخدامها بشكل فعال في المهام المعتادة والنييران غير المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، معظم الأفراد المكلفين بالمدفعية هم في الواقع جنود مشاة وذلك بسبب أن الجيش لا يمتلك سوى عدداً محدوداً من قطع المدفعية والذخيرة التي تصلح للعمل. وينطبق هذا الأمر أيضاً على قوات الدفاع الجوي المجهزة بأنواع من المدافع المضادة للطائرات مقاس ٢٣ مم بالإضافة لعدد محدود من الصواريخ المضادة للطائرات^{٤٣}. أعترف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن الدفاع الجوي نقطة ضعف محورية وذلك بعد إعلان القائد الأعلى (C-in-C) سالفا كير أن تنمية الدفاع الجوي تمثل الأهمية القصوى في عملية التحول^{٤٤}.

وبالرغم من أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تلقى بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ دبابات للمعركة طرازات-٧٢ كجزء من برنامج التسليح الأوكراني (لوييس، ٢٠٠٩، ص ٣٩-٤٤)، تم تقسيم قواته المسلحة مع إرسال معظم الدبابات إلى مناطق متقدمة في مجموعات لا تتعدى ألثمان. وفي عام ٢٠٠٨ تم توريد عربات هندسية مدنية (أليات بكرات وعربات رصف وشاحنات) للمساعدة في التحرك وصيانة الطرق والجسور^{٤٥}. وبدءاً من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، كان الجيش بانتظار استلام ما يقرب من عشر طائرات مروحية للنقل طراز مي-١٧^{٤٦}.

ويستطيع المقر العام (GHQ) للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن يتصل بالمقرات التي على مستوى الفرق بالصوت والصورة من خلال موجات الراديو الآمنة عالية التردد والتي وردتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. كما يمتلك المقر العام نظاماً لنقل الصوت فقط ذا تردد عال للاتصال بالفرق والذي تم استخدامه خلال السنوات الأخيرة بالحرب. والاتصالات بين الفرق والألوية تتم عن طريق هواتف الأقمار الصناعية في حالة عدم توافر الهواتف الجواله. ويتم الاتصال بين اللواءات والكتائب بنفس الطريقة وعادة ما يتم توفير هاتف واحد بالقمر الصناعي بكل كتيبة وعلى المستوى التكتيكي، يوجد القليل - هذا إن وجد - من الاتصالات بين التشكيلات والفصائل^{٤٧}.

ويشكل التحرك التكتيكي والإستراتيجي واحداً من التحديات الكبيرة أمام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حيث أنه في أشد الحاجة إلى التحرك التكتيكي حتى تتمكن القوات من الاستجابة في الوقت المناسب في مواجهة المخاطر. بل والأفضل من ذلك، أنهم سوف يتمكنون فعلياً من ردع أعمال العنف في المناطق المسؤولين عنها، أما التحرك الاستراتيجي فيسهل من نشر وإعادة نشر الأعداد الكبيرة من القوات ومن معداتهم لضمان استمرارية العمليات الكبيرة، وتنتشر الوحدات الفرعية للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في معظم مناطق

الجنوب في مساحات شاسعة لمحاولة معالجة مسألة التحرك المحدود مما يتسبب في المزيد من الصعوبات في الاتصال والإدارة تاركاً مجموعات صغيرة من القوات لتدبير أمورهما في مناطق معزولة بدون مساندة كافية. وفي مثل هذه الأحوال، عادة ما تقتات تلك القوات على حساب المجتمعات المحلية التي أرسلت للعناية بها أساساً. ويمثل مجرد الحفاظ على أسطول المركبات تحد كبير للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بسبب نقص العمالة الفنية الميكانيكية المدربة وورش الصيانة وقطع الغيار. وتعد قدرة القوات على التحرك أيضاً في خطر حيث يقدر أن ٤٠٪ من أسطول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المؤلفة من سيارات جيب تويوتا لاند كروزر وشاحنات الأورال يحتاجون للصيانة العاجلة حتى كتابة هذه الورقة^{٤٨}.

ومعظم جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ينقصهم المعدات اللازمة فيعجزون عن القيام بعملياتهم اليومية. وليس لديهم معدات النقل المعتادة. كما أن أكثر من ٩٠٪ من الصفوف لا يجيدون القراءة والكتابة مثلهم مثل ٧٠٪ على الأقل من الضباط^{٤٩}. أيضاً، ينقص معظم الوحدات الروتين اليومي الفعال كما أن حصر العاملين بحالة سيئة بالرغم من أنه تحسن بصورة كبيرة منذ إدخال نظام كارت التعريف المرتبط بالراتب في عام ٢٠٠٩. ولم يحصل سوى ٥٠ ألف جندي على هذه البطاقات حتى اليوم^{٥٠}. وبالرغم من ذلك، شجع نظام الدفع النقدي الحالي على الأقل العاملين من الرتب العالية على الالتزام. وأصبح قبض المرتب أكثر انتظاماً منذ عام ٢٠٠٩، ووجود جندي لم يتسلم راتبه منذ ثلاثة أو أربعة شهور أصبح أقل شيوعاً. ومن أجل الحفاظ على النظام وضمن الالتزام، من الهام جداً أن يتلقى أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مرتباتهم في مواعيدها ويتم استبدال النظام غير المستقر الحالي المستخدم لإرسال الأموال السائلة إلى مناطق متعددة من خلال الجنوب من جوبا تدريجياً باستخدام خدمات البنوك (حيث تتوافر).

بالإضافة إلى توريد المرتبات في موعدها، من المهم أيضاً تغذية القوة وفي وقت كتابة هذا الملف، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يقوم باستحضار مقاولين من الخارج لتوريد الأغذية للفرق. ويبدو أن هذا النظام ناجح طالما أن هناك مخزون كاف تم تخزينه قبل موسم الأمطار. وقد حدثت حالات تمرد شديدة كل مرة بين قوات لم تتسلم بها الوحدات الأغذية (أو المرتبات) وقامت عناصر من الفرقتين الثالثة والخامسة في البحيرات وغرب بحر الغزال بالتمرد في مارس/آذار ٢٠١٠ احتجاجاً على نقص الغذاء والأموال وللضغط على رئيس هيئة الأركان العامة لتأمين الموافقة على تمويل طارئ مباشرة من الرئيس. وقد تم حل المسألة قبل دخول القوات المتمردة إلى قرية واو والذي كان ممكن أن تكون له عواقب وخيمة^{٥١}. وعلى الصعيد الإيجابي، من المقدر أن حوالي ٤٠٪ من ميزانية الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للعام ٢٠١٠، هي تقريباً ٩٠٠ مليون جنيه سوداني (SDG) ما يعادل ٣٧٥ مليون دولار أمريكي سوف يتم تخصيصها للمصروفات الجارية، مما يعكس تقديراً أكثر واقعية عن الأعوام السابقة. وتعتبر هذه علامة إيجابية على أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد بدأ يستوعب مراحل الميزانية والاستفادة من البيانات التاريخية خلال التخطيط. ولكن مع تكلفة المرتبات التي تصل إلى ٩٠٠ مليون جنيه سوداني (SDG) أو ٣٧٥ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى البدلات التي يمكن أن تصل إلى ٦٠٠ مليون جنيه سوداني (SDG) أو ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، لم يتم تخصيص سوى ٢٠٠ مليون جنيه سوداني (SDG) أو ٨٣ مليون دولار أمريكي

للمشاريع الأساسية. وهذا المبلغ يشمل كل شيء بدءاً من التدريب إلى البناء وشراء المعدات^{٥٠}. وهذه الميزانية بالطبع غير كافية لقوة تحتاج للتطور والتنمية.

وأشككى معظم رؤساء هيئة الأركان العامة (COGS) حديثاً من أن معظم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد فقد مهاراته الميدانية والتي كانوا قد اكتسبوها من خلال الحرب وباتوا غير متحمسين للتوجه إلى أية جهة^{٥١}. ويظهر ذلك جلياً من خلال سلوكهم في الدورات التدريبية الأخيرة والتي مولتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية^{٥٢}. إن حماسة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للتدريب مرتفعة جداً وتعتبر استجابتهم للتدريب العنيف والقيادة الكفاء جديرة بالملاحظة بالرغم من أنها لم تتلق سوى قلة قليلة منهم تدريباً رسمياً (بحسب تعريف جيوش الدول المتقدمة). ويمثل تدريب القادة والمدربين الأولوية الأهم بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وتظهر الحاجة إلى تدريب ضباط الصف (NCOs) من جميع المستويات على المهارات الأساسية والتدريبات والعمليات. وقد كان هناك تطور مستمر بالكلية والمعاهد الأكاديمية لتدريب القادة خلال الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل (CPA) حيث تم تعيين جماعة من أفضل الضباط لدعم هذه العملية^{٥٣}. ولكن بدون أية أموال مخصصة أو دعم دولي، فلن تتحقق آمال الجيش في التدريب على المدى القصير.

ولدى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) القليل من القيادات العليا. فكما ذكرنا سابقاً، يشرف حالياً ٣ ضباط برتبة فريق على تسع فرق في ثلاثة قطاعات. وعندما تظهر أية تهديدات أمنية خطيرة، فإن هؤلاء الضباط الثلاثة أو مجموعة من الضباط المهرة جداً من ذوى المراكز العليا من أقسام العمليات والتدريب والمخابرات والأمور اللوجستية والتوجيه المعنوي يقومون بالانتشار في الميدان وذلك لنقل الحقيقة على أرض الواقع وأحياناً لتولي زمام القيادة. وهذه الطريقة تميل إلى النجاح ولكنها تقلل من قدرة المقر العام (GHQ) ولا يمكن أن تستمر لمدد كبيرة ولذلك، يكون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في حالة ضعف شديد كلما واجه أخطاراً وتحديات متعددة في الجنوب. ومؤخراً، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مهدداً من قادة الميليشيات مثل جورج أثور وديفيد يايو وجاتلواط جاي^{٥٤}. وفي نفس الوقت، يواجه الجيش تهديدات من جيش الرب للمقاومة (LRA) في ولاية غرب الاستوائية وغرب بحر الغزال^{٥٥}. وفي حالة إذا ما تم تهديد قوات الوكالة المتواجدة على الحدود وفي حالة ما إذا ظهرت مشاكل كبيرة من جهة ميليشيات الجيش الأبيض^{٥٦} أو في حالة الانفلاق في أي من الوحدات، فسوف تتأثر القدرة على إدارة الجيش بسهولة.

وبالرغم من التقدم الكبير للمقر العام (GHQ) بالعمليات، فلم يتم تطبيق سوى جزء صغير من السياسات خارج جوبا. وحقيقة، لا يعكس الوضع في المقر العام (GHQ) بجوبا تماماً أي من التحديات التي تواجهها وحدات الفرق. ويجب على الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن يواجه الكثير من التحديات على المدى القصير مثل المسائل والأمور اللوجستية والاستدامة وصعوبة التحرك (مما يفسر الاحتفاظ بقوة كبيرة ومنتشرة) وصعوبة التواصل التكتيكي والحاجة الملحة للتدريب ولمعدات جديدة وقلة التمويل اللازم لدعم التطور. وغالباً ما يكون الجيش الذي تحول من جيش عصابت إلى جيش تقليدي محترف معرضاً للسقوط ويعود ذلك إلى حقيقة أنه

أقل كفاءة مما كان وقت الصراع ويمكن القول أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد مر بمرحلة سقوط مثل هذه بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧^{٩٩}، ولكنه قد تحسن تدريجياً في الكفاءة على إدارة العمليات. ومنذ ذلك الحين ولكي يحرز الجيش تقدماً كبيراً في إمكاناته تخوله لمواجهة المخاطر التي تنتظره، يجب أن يتم تركيز جهود التطور على توجيهات أساسية إستراتيجية وتعديل جذري يتم تطبيقه عن طريق خطط مفصلة للتطبيق بالإضافة لميزانية مناسبة.

٣. تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)

عقيدة التحول والإصدارات

يُعرف جيش المملكة المتحدة عقيدة الجيش بالآتي:

تعبير رسمي عن المعرفة والفكر الحربي يقبلها الجيش على أنها أساسية وهامة في وقت محدد وهي تشمل طبيعة الصراعات الحالية والمستقبلية بالإضافة إلى تجهيز الجيش للاستعداد لمثل هذه الصراعات والطرق المناسبة للتعامل معها لتحقيق النجاح (الجيش البريطاني، ١٩٩٦، ص١).

يبحث هذا الجزء تطور عقيدة التحول للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والإصدارات فيما يتعلق بالقيادة والتنظيم والإدارة والتدريب. ويهدف إلى التعرف على الأسس الاستراتيجية وعلى مستوى السياسات التي تم وضعها للاسترشاد بها في التحول المستقبلي توافقاً مع المستهدفات المذكورة بالورقة البيضاء للدفاع ٢٠٠٨.

ويرى المجتمع الدولي الورقة البيضاء على أنها الأولى من سلسلة من الملفات التي تهدف إلى وضع أسس استرشادية في تحول وتنمية الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لأن إصداره هذه الورقة كان ممولاً ومدفوعاً بدعم دولي، غالباً من وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) (DFID) بالإضافة إلى بعض الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى الكثير من الإصدارات السابقة إلى اتخاذ القرارات الخاصة بالتحول. فعلى سبيل المثال، هناك كتيب للوصف الوظيفي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تم إصداره من القيادة المتحركة في ياي في عام ١٩٩٧. وبالنسبة للهيكل التقليدي للجيش، يعتبر هذا الكتيب متقدماً جداً حيث يفصل أدوار ومسئوليات الضباط من ذوي المراكز العليا من القائد الأعلى (C-in-C) مروراً بقيادة اللواءات والكتائب والأفراد. بل والأكثر من ذلك، يوفر هذا الكتيب هياكل تنظيمية للفرق واللواءات والكتائب بالإضافة إلى أنواع وأرقام أنظمة الأسلحة. وقد تم توقيع هذا الكتيب من قبل جون قرنق وهو يعتبر مستنداً مرجعياً أساسياً تم الاسترشاد به في تطوير الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وذلك قبل مرحلة الارتباط باتفاق السلام الشامل (CPA) مع المجتمع الدولي.

وقد تم إصدار مجموعة أخرى من الوثائق التي تم الاسترشاد بها في إعادة هيكلة وتنظيم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في أغسطس/آب ٢٠٠٦. وهي تفصل بشكل أكبر الهياكل التنظيمية للمقر العام (GHQ) الخاص بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وفرقه. وتم تطوير هذه الوثائق تحت إشراف مدير التنظيم في ذلك الوقت أيوان البر جنجور (وهو حالياً يشغل منصب نائب رئيس الأركان العامة (DCOGS) للتدريب والبحوث). وهي سلسلة إصدارات مفصلة تتناول مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA) والمتعلقة بعملية اتخاذ القرار بمرحلة التحول في ٢٠٠٥.^١

تم كتابة هذه الإصدارات في غياب أية مراجعة رسمية إستراتيجية للدفاع^{٦١} وركزت بشكل حصري على ما يستطيع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عمله من أجل إعادة التنظيم وليس عن السبب الذي يدفعه لعمل ذلك من جهة الأدوار والمهام والمسئوليات أو عن الكيفية بالنسبة إلى العقائد الحربية. وفي الحقيقة، أدت هذه المواد إلى إعادة تنظيم طارئة خلال فترة «الركود بالصراع»^{٦٢} بدون أية اعتبارات للحاجة إلى تعديل جذري سوى الحاجة إلى إدماج الميليشيات. وغالباً ما تمت الموافقة على عدد من الأسس ولكن لن يتم كتابتها بشكل رسمي كإستراتيجية أو عقيدة كما هو الحال غالباً مع قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وبالرغم من ذلك، أعتد اتخاذ القرارات على المستوى التكتيكي (الذي يشعر معظم ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالراحة في التعامل معه) والتطبيق في ظل قلة معرفة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالإستراتيجيات المتقدمة الحربية وعقائد العمليات.

ولم يتم تحديد المهمات والأدوار والموصفات والهيكل الأساسي (على الأرض وفي الجو وفي النهر ولل قوات الاحتياطية) بشكل واضح حتى تم إصدار الورقة البيضاء للدفاع الخاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في عام ٢٠٠٨. وبعدها، تم إقرار قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لعام ٢٠٠٩ وذلك بالرغم من أن الدستور المؤقت لجنوب السودان كان أول من يشير إلى مهمات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)^{٦٣}. وقد تم إصدار هذين المنشورين بمساعدة دولية ممولة من وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) (DFID) وإرشاد من مستشار السلام والأمن بوزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) (DFID) بالإضافة إلى فريق من مركز البحوث في أتيوبيا «مركز بحوث السياسات والحوار».

وكان رد فعل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للورقة البيضاء وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) رداً إيجابياً. وفي الواقع، أعلن الجيش تأكيد دعمه لمرحلة التحول من خلال ورشة عمل لمدة يومين عن التحول في مارس/آذار ٢٠٠٩ ولكن منذ ذلك الحين، كان هناك متابعة قليلة كما قال اللواء أوبوتو مامور ميتي في ذلك الوقت:

المطلوب من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حالياً تطوير خطة للعمليات ملائمة وقابلة للتطبيق بشكل كلي تسرد بوضوح الأنشطة والجدول الزمني اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة وتوزيع المهام الأساسية والثانوية بالإضافة إلى مؤشرات يمكن مراجعتها بشكل عملي ويمكن استخدامها لقياس معدل النجاح والفشل خلال تطبيق هذا التحول (مامور ميتي، ٢٠٠٩).

تم تطوير وإصدار الكثير من إصدارات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) منذ إعلان الورقة البيضاء وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والذي كان يتضمن قواعد وقوانين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٩). وتسرد هذه الإصدارات في الشرح عن السلطات والمهام والوظائف الخاصة بالضباط وعناصر القانون العسكري في قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). بالإضافة إلى ذلك، توضح القواعد والقوانين تفصيلات مدد عمل الضباط والجنود وتشمل عدد من الاستثناءات للقاعدة. وبالرغم من ذلك، لا يوجد دليل

على أن عملية المراجعة الشاملة أدت إلى اتخاذ قرار بخصوص تحديد المرحلة السنوية للالتحاق بالخدمة، أو حتى النظر إلى مدة الخدمة أو العمر التقاعدي، أو حتى المعاشات والتعويضات أو أي عملية مستمرة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR).

وقد ظهر جدل حول إذا ما كانت هذه الملفات قد جاءت بالوقت المناسب أو قبل أوانها وذلك داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وجاء الآتي في إصدار شهر مارس/آذار ٢٠٠٩ في مجلة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لبييريتور (المحرر) عن قانون الجيش الشعبي:

يبدو انه لم يتم مراعاة حقيقة أننا لازلنا في مرحلة الثورة. وكل سكان جنوب السودان والمهمشين منهم يعلمون أننا لم نحقق الحرية بعد، ولم نكسب الحرب (لبييريتور، ٢٠٠٩).

ولقد تم نشر إصدارين إداريين آخرين في مايو/أيار ٢٠٠٩ وهما يمثلان: قاعدة بيانات القوى العاملة، ودليل المهام والوظائف والمسئوليات ومهام العاملين الإداريين في المقرات الرئيسية للفرق واللواءات والكتائب (الجيش الشعبي لتحرير السودان، ١٢٠٩ و ٢٠٠٩ ب). وبالرغم من أن الدلائل تؤكد أن توزيع المهام بالوحدات أصبح أكثر دقة ويتم في مواعيده خلال الأشهر الأخيرة إلا أن التطبيق الكامل لهذه العمليات لم يكتمل بعد.

وقد مولت حكومة المملكة المتحدة عقد ورش عمل على مستوى الفرق متعلقة بالإصدارات الإدارية، إلا انه لم يتم تطبيق سوى جزء قليل من التفصيلات، وعلاوة على ذلك، يندر توافر نسخ من هذه الإصدارات في المقرات الرئيسية التي هي في مستوى أقل من لواءات، وهو أمر ليس مستغرباً نظراً إلى ضعف المستوى التعليمي داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وقلة إمكانيات المقرات الرئيسية^{٦٤}.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير ونشر كميات كبيرة من كتيبات دليل العمليات والتدريب خلال السنوات القليلة الماضية. وتشمل هذه الكتيبات مذكرات للمساعدة على التدريب للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) صادرة في عام ٢٠٠٧ (وممولة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان)، وإجراءات العمل الأساسية لمركز عمليات القيادة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ (ممولة من الولايات المتحدة الأمريكية)، وإستراتيجية التدريب في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ (ممولة من المملكة المتحدة)^{٦٥}، بالإضافة إلى العديد من المناهج والبرامج والدروس للتدريب الأساسي وتدريب الضباط وضباط الصف (NCO) ليتم إدراجها في هذه السياسات والعقائد. وبالرغم من أن تطبيق هذه السياسات والإجراءات كان وللمرة الثانية محدوداً، إلا أنه كان هناك تطور وتحسن ملحوظ في مركز عمليات القيادة بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وفي ضباط الصف (NCO) الأساسيين وفي تدريب الضباط وخصوصاً مع وجود الدعم الدولي. ولقد تم أيضاً إعداد إصدارات إضافية لإعادة تشكيل جهاز المخابرات، والأمور اللوجيستية، وعمليات الاتصال تحت إشراف المستشارين^{٦٦}.

وبالرغم من أن تطوير وتطبيق العقيدة الإجرائية قد لاقى بعض النجاح، إلا أن غياب المراجعة الشاملة للدفاع الإستراتيجي والموافقة على إستراتيجية الدفاع اللاحقة، تجعل عملية التحول مفيدة داخل هيكل الجيش الذي تم تشكيته تحت ضغط الحاجة وبدون الاستفادة من التحليل المفصل. وبينما حاول المستشارون أن يقدموا الإرشادات للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من خلال تطوير إستراتيجية الدفاع (أو كما أطلق عليها بإستراتيجية الجيش)، لم يتم توزيعها بشكل متكامل حتى يومنا هذا. وفي الغالب، لن يتم إعلان التفاصيل في حالة ما إذا تم إصدار إستراتيجية متكاملة للدفاع، بدون مساعدة دولية، مبنية على الأخطار الحالية والبيئة وتراعى قيود الميزانية.

وسوف يستمر هذا النقص في الشفافية في إعاقه عملية التحول. ومثال على ذلك، حدث مثل هذا النوع من الإحباط خلال مرحلة تطوير إستراتيجية التدريب للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وأضطر فريق الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المكلف بتطوير الإستراتيجية إلى وضع افتراضات جريئة بالنسبة لأولويات تنمية القدرات الحربية والذي يتطلب الهندسة العكسية الجذرية دون الاستفادة من إستراتيجية معلنة وواضحة للدفاع^{7٧}.

وأخيراً، فإن عدم وجود مراجعة شاملة للدفاع الإستراتيجي يجعل من المستحيل وضع أطار للتفاهم من أجل عمل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في سبيل فعالية المهمة أو بمعنى آخر العقيدة العسكرية. وسوف توفر العقيدة العسكرية، جنباً إلى جنب مع إستراتيجية الدفاع المتكاملة، أساساً للتطبيق العملي لأدوار ومهام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ولتطبيق التحول. وبدون ذلك، سوف تفتقد مبادرات التحول العملي إلى الترابط ولن يكون لها سوى أثر بسيط على المدى البعيد.

دعم الولايات المتحدة الأمريكية

يشير البيان السياسي للحكومة الأمريكية عن جنوب السودان إلى «تطبيق اتفاق السلام الشامل (CPA) الذي يؤدي إلى سودان آمن بعد عام ٢٠١١، أو إلى التحول المنهجي إلى دولتين منفصلتين وقادرتين على العيش بسلام مع بعضهما البعض» و «دعم الجهود الدولية لتزويد الوحدات المشتركة المدمجة (JIUS) بالمهارات المهنية وتجهيزها لتوفير الأمن في المناطق الحيوية» (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩). ولم تكن هناك إشارة واضحة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ومع ذلك كانت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التحول الدفاعي منذ عام ٢٠٠٦ كانت مشاركة هامة. وتتراوح التكاليف التقديرية لمبادرات التحول الممولة من الحكومة الأمريكية إلى الآن من ١٥٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار أمريكي مع وجود وعود بالمزيد^{7٨}. ويوضح الجدول رقم ١ الخطوط العريضة للمبادرات الأساسية منذ عام ٢٠٠٦ إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

وقد نشأت جميع المشاريع الخاصة بالتحول الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية من مكتب الشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية الأمريكية؛ وتم تطبيق معظمها بواسطة مكتب شؤون الأمن

الإقليمي بدعم من مجموعة مساعدات السودان خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨. واعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٩، انتقلت إلى مكتب المبعوث الخاص الأمريكي للسودان. وكانت الزيادة الكبيرة في عدد المشروعات في عام ٢٠٠٩ غالباً مبعوثاً تأخر إتمام تنفيذ البرامج الإنشائية السابقة (إجمالي تكلفتها ١٠٠ مليون دولار أمريكي)^{٣٩}، وإلى وصول استشاريين عسكريين تحت القيادة الأمريكية الإفريقية بهدف تصميم ووضع تصور لبرامج التحول بالتوافق مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ومستشاريه من فريق التدريب الاستشاري.

و غالباً ما سوف ترتفع مستويات الدعم بشكل كبير بعد الإفتاء^{٤٠}. وقد أجرى المسؤولون من مكتب وزير الدفاع (الأمريكي) استطلاعات عن المواقع المحتملة للمطارات^{٤١}. وتدور أيضاً مناقشات حول إمكانية بناء قاعدة أمريكية حربية للأمر اللوجستية لدعم مبادرات التحول في الفرق^{٤٢}، والتي من شأنه أن يعطي الولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً عسكرياً طاعياً في جنوب السودان.

وقد ركزت مساهمات الولايات المتحدة على المستويات العملياتية والتكتيكية وعلى بعض المشاريع التي لم يتم ربطها بأولويات تطوير الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وعلى سبيل المثال، تدريب وتطوير قوات نهرية بالإضافة إلى شرطة عسكرية تعتبر الأولويات الثلاثية في إستراتيجية الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للتدريب في عام ٢٠٠٩ مع إعطاء الأولوية الأولى إلى تدريب مدربي المشاة (لزيادة القدرة وتدعيم الاعتماد على الذات). وغالباً ما سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل مشروعات التحول على المستويات التكتيكية والعملياتية ولكن، وللمرة الثانية، وفي غياب إستراتيجية متماسكة للدفاع ومحددات واضحة للتحول، فإنه من المشكوك فيه إذا ما كانت المشاريع المستقبلية سوف يكون لها أي أثر يذكر على المدى البعيد.

الجدول رقم ١ : دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بين عام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠^{٣٣}

المشروع	الوصف	عام	ملاحظات
المقر العام المؤقت للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)	تشبيد المقر العام المؤقت للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في بيلبام جوبا ويشمل المشروع التشغيل والصيانة	٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨	بحلول عام ٢٠٠٧، كان حجم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أكبر من أن يستوعبه المقر العام (GHQ) بمدينة جوبا
مركز تدريب مالوو	تجديد مركز تدريب مالوو (مقر كلية القيادة والإدارة للجيش الشعبي لتحرير السودان) ويشتمل المشروع على التشغيل والصيانة	٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨	يتم استخدام مركز التدريب بشكل مكثف للقيادة الأساسية ولتدريب الموظفين

المشروع	الوصف	عام	ملاحظات
المقر الرئيسي للفرق في مابل ودوار	تشبيد مقر رئيسي جديد بمابل (الفرقة الخامسة) وبدوار (الفرقة الرابعة) ويشمل المشروع التشغيل والصيانة	٢٠٧ إلى ٢٠٩	يستخدم المقر الرئيسي بمابل لعمليات التدريب الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أن بعض المبانى كان يشغلها موظفي الفرق. لا تزال دوار شبه خالية نظراً لأن تشغيل الثكنات والمقرات الرئيسية ذات تكلفة عالية
تدريب السائقين والميكانيكيين بالإضافة إلى توفير المعدات	توفير قدر محدد من التدريب للسائقين والميكانيكيين العاملين بجوبا بالإضافة إلى توفير شاحنات ماركة داف (DAF) وعربات تويوتا لاند كروزز	٢٠٧	يشمل تدريب محدد للمدربين والميكانيكيين بالإضافة لتوفير شاحنات ماركة داف وعربات لاند كروزز. وهي عربات تحتاج لصيانة معقدة وإجراءات لوجستية من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لأن الجيش مزود بالأكثرية بشاحنات ماركة يورال (Ural)
التدريب على المهارات الأساسية	حلقات تدريبية على المهارات الأساسية للضباط برتبة لواء ولنخبة مختارة من مدربي الضباط بالمراكز العليا	٢٠٧ إلى ٢٠٨	ساهم هذا التدريب في تنمية مهارات القادات والعاملين كما رفع من مستوى التوافق بين المقرات الرئيسية
فريق استشاري للتدريب	ركز فريق من الاستشاريين على توفير المساعدة للتحويل من خلال المهام الإدارية والمخبرائية والعمليات والتدريب اللوجستي والهندسة والطب والاتصالات والعمليات الحربية المدنية	٢٠٠٨ إلى تاريخه	هو البرنامج الأهم من البرامج الأمريكية وأحرز الفريق تقدماً كبيراً في تنمية عدد من العمليات الحربية
مبادرة التدريب الشاملة رقم ١	قام فريق من المدربين من كينيا بتقديم تدريب على المهارات الحربية الأساسية في مابل إلى عدد يصل إلى ٤٠٠ متدرب من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)	٢٠٠٩	تم تقديم معظم البرنامج التدريبي بالفصول وفي بعض الحالات كان على الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن يشرح كيفية استخدامه الأسلحة الواردة من كتلة الإتحاد السوفييتي (السابق) والتي لم يكن الكينيون على دراية بها. قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام موظفي الجيش الأثيوبي لدورات تدريبية لاحقة لهذا البرنامج.

المشروع	الوصف	عام	ملاحظات
توفير معاميل للغات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة	تم بناء معاميل للغات بالمقر العام (GHQ) وفي مركز تدريب مالوو	٢٠٠٩	يستخدم معمل اللغات في المقر العام (GHQ) في حدود ضيقة ولكن لا يتم استخدام معمل مالوو. وصرح أحد المديرين بمعمل مالوو: «لدينا جميع المعدات ولكننا لا نعلم كيف نستخدمها وليس لدينا منهج تعليمي» ^{٧٤}
تدريب حراس الرئاسة وتوفير المعدات لهم	تدريب حراس الرئاسة	٢٠٠٩	تضمن ذلك برنامج مشتريات للمعدات
أكاديمية لتدريب وتوجيه ضباط صف	تشبيد أكاديمية لضباط الصف في مايل بالإضافة إلى مدربين للتدريب والتوجيه (يصل عددهم إلى ٤٠ مدرب من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وبالتالي إلى ٤٠٠ ضابط صف)	٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠	قام هذا المشروع باستقدام موظفين ذوي خبرة عن طريق التعاقد للتدريب والتوجيه ولكن لم تنجح النقلة من التعاقد إلى استقدام موظفين من الحرس الوطني بوزارة الدفاع الأمريكية وذلك في نظر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) نظراً لافتقاد موظفي الحرس الوطني للخبرة اللازمة للتعامل مع الجيوش الإفريقية.
توفير معدات هاريس (Harris) للاتصالات	توفير معدات للاتصالات الصوتية والنقل الأمن للبيانات للمقر العام وللفرق بالإضافة إلى بعض محطات الهاتف النقال	٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠	أشتمل المشروع على دورات تدريبية على التشغيل والتركيب
تطوير الجيش النهري	توفير مراكب من نوع «بوستن ويلر» يصل عددهم إلى ١٦ مركباً بالإضافة إلى إصلاح المراكب والصيانة والتأمين وحزمة تدريبات	٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠	وفر للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) القدرة على الاعتراض (الحربي) وزيادة القدرة على الحركة
تدريب الشرطة العسكرية	تم توفير مدربين في مايل لتدريب الشرطة العسكرية الخاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (حوالي ٤٠٠)	٢٠١٠	رفع قدرة الشرطة العسكرية استعداداً لتأمين الانتخابات والاستفتاء
مبادرة التدريب الشامل رقم ٢	توفير مدربين أثيوبيين (يصل عددهم إلى ٧٠ مدرباً) لتدريب الضباط وقوات الكوماندوز والعاملين بالمدفعية والدفاع الجوي والتسليح والمجال الطبي والهندسي	٢٠١٠	تم البدء في تدريب الضباط وقوات الكوماندوز في أوائل عام ٢٠٠٩ وسيتم البدء في تدريب الباقي من العاملين في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠

المشروع	الوصف	عام	ملاحظات
التدريب والتعليم الدولي العسكري	توفير برامج التدريب والتعليم بالولايات المتحدة الأمريكية	من عام ٢٠٠٩ إلى تاريخه	يوفر هذا البرنامج لضباط وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أفضل البرامج التدريبية والتعليمية بالجيش الأمريكي ولكن تم انتقاده من قبل البعض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لكونه يأخذ بعض من أفضل الضباط بينما الجيش في أمس الحاجة إليهم
تحسين القيادة والتحكم والاتصالات ونظم المعلومات	تدريبات على صيانة وإنشاء القاعدة اللوجستية بلانيا	٢٠١٠	بدأ العمل في هذه المبادرة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ ولن يتم الانتهاء منه قبل ستة أشهر على أقل تقدير
توفير الدعم لوزارة شئون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)	توفير أربعة مستشارين على أقصى تقدير لوزارة شئون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)	٢٠١٠	بدأ العمل في هذه المبادرة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠
تدريب مهندسي الكتيبة	توفير دورات تدريبية للكتيبة الهندسية بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)	٢٠١٠	من المقرر البدء بالعمل في هذا المشروع في ما بين شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠
دعم الخدمات الطبية بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)	توفير الدورات التدريبية للإدارة الطبية بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالإضافة إلى تجديد المرافق الطبية الخاصة بالجيش	٢٠١٠	من المقرر البدء بالعمل في هذا المشروع في ما بين شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠

دعم المملكة المتحدة

بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، توفر المملكة المتحدة موارد وأموال أقل لدعم عملية التحول الدفاعي. وعلى الأرجح، لا تتعدى التزاماتها مبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام ٢٠١٢^{٧٠}. وقد اختارت المملكة المتحدة أن تكون مشاركتها في حدود تنمية الموارد البشرية على مستوى صنع القرار ولا تشارك في التطبيق على المستوى العملياتي أو التكتيكي. وتتخذ المملكة المتحدة منهجاً متوازناً في المشاركة في الدفاع في السودان عن طريق تنمية المسائل في القوات المسلحة السودانية (SAF) وفي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ودعم الوحدة المشتركة المدمجة (JII) بالتوافق مع اتفاق السلام الشامل^{٧١} (CPA). والبرنامج الوحيد لوزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) (DFID) والذي له علاقة بالتحول الدفاعي هو برنامج تنمية القطاع الأمني والتحول الدفاعي (SSDDT)، والذي يركز على الأمور الإستراتيجية في خمسة

- مسارات عمل تشمل القضايا الأوسع نطاقاً لإصلاح القطاع الأمني وهي ما يلي:
- دعم هيكل جهاز صنع القرار الأمني لحكومة جنوب السودان (GoSS).
- عملية تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).
- تحول وزارة شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).
- تعزيز مجلس الرقابة التشريعية لقطاعات الدفاع والأمن.
- تعزيز قدرات المجتمع المدني لمشاركته في حوكمة القطاع الأمني.

وتوظف مسارات عمل التحول للجيش الشعبي لتحرير السودان تسعة مستشارين للعمل في المجالات التالية: التطور والتحول الاستراتيجي، الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين (عدد ٢ مستشار)، الأمور اللوجستية، التدريب، الاتصالات الإستراتيجية، والشؤون المالية (وهي مشتركة على نحو فعال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ووزارة شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA))، وأخيراً التحول داخل الوزارة (عدد ٢ مستشار). وقد قام أعضاء مسارات العمل للجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة عملية إعداد الورقة البيضاء للدفاع وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وكانوا أيضاً أداة أساسية في محاولة توجيه تطوير إستراتيجية عسكرية من خلال عملية تحليلية مفصلة وإنشاء أمانة التحول (أو على الأقل نقطة اتصال موثوقة لتطوير خطط متماسكة للتحول)^{٧٧}. وحتى الآن، لم يتحقق بعد أي من هذه الأهداف بالكامل، وهناك مؤشرات قوية على أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ليس لديه الرغبة في تغيير هيكل القوات في القريب العاجل، بل يهتم فقط بخلق الفعالية العسكرية من خلال التدريب والمعدات الإضافية^{٧٨}. ويحرص الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على التركيز على أن يصبح أكثر مهنية وفعالية من الناحية العملية ولكنه يبدو أقل قلقاً بشأن القدرة على تحمل التكاليف، وعلى وجه التحديد، فإن الساسة من ذوي النفوذ واثقون من أن الأموال الإضافية ستكون متاحة لإصلاح الدفاع بعد الاستفتاء^{٧٩}.

وكان أحد مجالات التركيز المحددة في الشروط المرجعية لمشروع تنمية القطاع الأمني والتحول الدفاعي (SSDDT) هو ضرورة التعاون الدولي بشأن قضايا التحول للجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد اقترحت وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) (DFID) تسهيل التنسيق لاجتماعات الجهات المانحة الدولية، بقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وذلك لتجنب التداخل ولتنسيق عروض الدعم الدولي. وحتى الآن، لم تعقد أي من الاجتماعات التنسيقية كما هو موضح في الشروط المرجعية. وهناك، بلا شك، حاجة ملحة لتنسيق جهود دعم التحول من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرهما، لضمان اتباع نهج عمل مضبوط في غياب إستراتيجية شاملة. وأحياناً كانت المشاريع التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تفرض شروطاً متناقضة على الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الوقت الذي كان مطلوب منه إدارة عمليات لقضايا أكثر إلحاحاً. وظهرت مثل هذه الحالات جلية في فترة الإعداد للاستفتاء حيث كان يطلب من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أثناء ذلك وبشكل متكرر أن يقوم بتقديم العاملين والدعم اللوجستي لخدمة جهود عملية التحول.

كما أن هناك حاجة ملحة لتوحيد العمليات والمصطلحات لتجنب الفوضى والمنازعات. ففي خلال الفترة الأولى لمشاريع التحول التزمت الولايات المتحدة حرفياً بالمفاهيم والعمليات والمصطلحات العسكرية الخاصة بها وحاولت تطبيقها. ولكن المستشارين الأمريكيين قاموا مؤخراً بدعم ما يفضله الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من وجهة نظر مبنية على أساس أخذ تأثيرات البعد الإقليمي بالحسبان في المفاهيم العسكرية (المدرسة العسكرية للمملكة المتحدة) مع استخدام بعض المفاهيم العسكرية الأمريكية. فالعديد من الضباط والقادة العسكريين تلقوا تأهيلهم العسكري في كليات القيادة والإدارة الحربية في أوغندا وكينيا وهي كليات أقيمت على أسس مناهج وأساليب الكليات الحربية في المملكة المتحدة. ومع ذلك، ومع ازدياد أعداد الضباط الذين يتعلمون في الكليات الحربية في الولايات المتحدة فإن اللجوء إلى اعتماد الأساليب العسكرية الأمريكية سيزداد^٨. ولعل أفضل حل لتركيز العقيدة العسكرية الموحدة في ظل غياب المصطلحات والمناهج العسكرية المتفق عليها هو اللجوء إلى مزيج من المدرستين العسكريتين للولايات المتحدة والمملكة المتحدة (وهي متقاربة جداً) مع إدخال ما يتناسب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مما يسمح للجيش بالتركيز على العمليات المشتركة مع الحلفاء الإقليميين ومع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وحيث أن قضايا التعاون تتعدى العمليات والمصطلحات، فإن من المتوقع حدوث نزاعات وازدواجية في غياب إستراتيجية حاكمية أو تنسيق رسمي على مستوى الحكومة. وبالنسبة للمتعهدين الذين يجلبون فرق استشارية للتدريب على الجانب الأمريكي، وأولئك الذين يعملون في مشروع المملكة المتحدة لتنمية القطاع الأمني والتحول الدفاعي (SSDDT)، فقد تم إصدار الأوامر لهم بالتنسيق فيما بينهم إلا أنه ورغم أفضل الجهود المبذولة فإن هناك منافسة واضحة وشكوك وعدم ثقة بين الجانبين لأن كل جانب يحاول حماية مشروعه ومصالحه التجارية. ولطالما ناقش ممثلو الحكومة قضايا التعاون وربما أحرزوا فيها تقدماً ملحوظاً ولكن ذلك كان يحدث في غياب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). كما أن الطرفين يرفعان تقاريرهم إلى رؤساءهما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (من خلال السفارات في الخرطوم) حيث لا يبدو أن هناك أي نوع من التنسيق الرسمي أو الحوار على قضايا التحول الدفاعي. وقد تم وصف المبعوثين الخاصين من الدولتين على أنهم أفضل الوسطاء للتعاون والحوار حول مثل هذه القضايا^٩، حيث أن بمقدورهم التغلب على التحديات الحالية التي تخلقها العلاقات بين الوكالات وخاصة بين وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع من جانب، ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) (DFID) والتي تعتبر أهدافها مماثلة لأهداف وكالة التنمية الدولية الأمريكية.

إطار رقم ١ - المبادرات الممولة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المعتمدة على الدعم الدولي^{٨٢}

تنقسم المبادرات الممولة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والتي تستخدم متعهدين دوليين في تنفيذ عملية التحول والتطوير الدفاعي إلى ثلاث مجموعات رئيسية: التدريب؛ والمعدات؛ وتطوير المنشآت.

ومنذ عام ٢٠٠٦، حدد كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أولوياتهم على أساس هذه المجموعات. وأي تمويل أو زيادة في الميزانية الرسمية أو أموال سرية حصلوا عليها كانت تستخدم مباشرة في دعم هذه الأولويات.

ولقد شملت مبادرات التدريب باستخدام فرق دولية ومستشارين تدريب مائة مدرب وقوة خاصة مؤلفة من ٣,٥٠٠ عنصر في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، في منطقة نيو سايت ونيو كوش؛ تدريب حراس الرئيس ونائب الرئيس في عام ٢٠٠٧ في نيو كوش؛ تدريب أساسي لمهارات القيادة للعقداء؛ إنشاء كلية القيادة في مالوو في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتلك المبادرات للتدريب تم توفير متطلباتها بشكل عاجل في ذلك الوقت. فالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كان بحاجة إلى قوة كوماندوز معتمدة وقوات خاصة للتعامل مع التهديدات الأمنية الداخلية؛ وحراس الرئيس ونائب الرئيس وفرق الحماية لهما لم تتوفر لهم التدريبات الرسمية. وكان هناك حاجة طارئة أيضاً لتقييم قدرات ١,٠٠٠ عقيد قبل تعيينهم في مراكز القيادة؛ واستلزم الأمر إرسال أفضل الضباط إلى الكليات العسكرية الإقليمية للإدارة والقيادة.

ومنذ التدريب الذي تم في مالوو في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تم تخفيض ميزانية المبادرات الممولة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ومع إدماج الجماعات المسلحة الأخرى OAG بعد إعلان جوبا زادت ميزانية الرواتب وتكلفة العمليات إلى درجة لم تترك إلا النذر اليسير من الأموال لتغطية تكاليف الاستعانة بفرق تدريب دولية.

وفي نفس الفترة الزمنية صرف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أموالاً طائلة على المعدات بما فيها دبابات من طراز تي-٧٢ وذخائر ١٢٥ مم ومدافع مضادة للطائرات ٢٣ مم وقذائف صاروخية ذاتية الدفع، وبنادق هجومية (لوييس، ٢٠٠٩ ص ص ٣٩-٤٤). وكانت هذه المشتريات جزءاً من لائحة طارئة لدعم القدرات التقليدية للجيش الشعبي لتحرير السودان ولزيادة ثقة الشعب فيه وبقدراته في حماية الجنوب من عدوان الشمال^{٨٣}.

وقام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مؤخراً بالتركيز على تطوير المنشآت مثل بناء أكاديمية د. قرنق العسكرية تخليداً لذكراه. وإنشاء كلية تدريب ضباط الصف في اوبنيكيبول، وتطوير قاعدة لوجيستية في لايبانيا. بالإضافة إلى كل ذلك، فإن هناك مؤشرات قوية أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يوشك على استلام عدد من الطائرات المروحية للنقل لخدمة دعم قوات التحرك السريعة^{٨٤}، مما يؤكد على أن التمويل من خارج الميزانية لازال متوفراً لتلبية متطلبات التطوير والتحول الطارئة.

تطوير وزارة شئون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)

من المهم مراجعة عملية تطوير وزارة شئون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من منطلق المراقبة المدنية، والديمقراطية والمساءلة للجيش. فالفرق الراحل دومينيك ديم دانغ كان أول وزير عين في عام ٢٠٠٧. وأول قرار رئيسي أتخذه كان محاولة إعادة توزيع ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ووضعهم في مراكز حساسة لضمان ولائهم. وهذا القرار وضعه في مواجهة مع رئيس الأركان العامة أويباي دنج أجاك الذي أزعجته تدخلات الوزير المتكررة، فحيث أن تعيين ضباط داخل القوات المسلحة عادة ليس من اختصاص وزير الدفاع. ولم يكن أمامه سائفاً كبيراً إلا دعم رئيس الأركان. الأمر الذي الغي قرارات تمرکز الضباط مما جعل الوزير والوزارة تبدو عديمة التأثير والدعم^{٥٥}. وبقي منصب الوزير شاغراً لبضعة أشهر بعد مقتل دومينيك ديم دانغ في حادث تحطم طائرة في مايو/أيار ٢٠٠٨. وخلال تلك الفترة، كانت أمور الوزارة تسير «كالمعتاد»^{٥٦} بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان مع رفع تقارير مباشرة إلى الرئيس، كالقائد الأعلى (C-in-C).

وعلى أثر ضغوط من المجتمع الدولي لتبني مناهج ديمقراطية مدنية لإدارة القوات المسلحة، تم تعيين ناهيال دنج ناهيال في أوائل عام ٢٠٠٩. إلا أن تعيينه لم يكن بلا تبعات سياسية. وقد رفض المنصب حاكم جوناكلي كوول مانبانغ جوك (وكان الاختيار الأول لمنصب الوزير بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان). وفي ذلك الحين كان رئيس الأركان العامة أويباي دنج أجاك يرغب في هذا المنصب أو منصب وزير الداخلية ولكن أمه خاب لاحقاً بعد تعيين ناهيال دنج ناهيال. وفي نفس الوقت، قبل أويباي دنج أجاك منصب وزير التعاون الإقليمي بالرغم من رغبته في البقاء في منصب رئيس الأركان حتى إتمام الاستفتاء في عام ٢٠١١. ومع ذلك، كان متردداً للسماح بترقية الرجل الثاني في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في ذلك الوقت، سائفاً ماثوك جنجديت (نائب رئيس الأركان العامة للشئون الإدارية). وأما الضابط الذي يليه رتبة، بيور أجانج أسود (نائب رئيس الأركان العامة للشئون اللوجستية) وهو حليف أويباي دنج أجاك، فقد تم ترشيحه لمنصب في الحكومة مما خلق أزمة حول من سيعين رئيساً للأركان العامة. وفي نهاية المطاف وبعد العديد من المناورات وراء الكواليس، منح سائفاً ماثوك منصب استشاري لرئاسة الجمهورية خارج الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). كما تم تعيين بيور أجانج أسود وكيلاً لوزارة شئون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وتم تعيين جيمس هوت ماي (حليف آخر لأويباي دنج أجاك والثالث في سلسلة الرتب) كرئيس للأركان العامة. وهذا مثال واضح على دور الأقدمية والولاءات في عملية اتخاذ القرار في القوات المسلحة.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت النزاعات والخلافات بالظهور بين جيمس هوت ماي وناهيال دنج ناهيال. وتدعي بعض المصادر أن سائفاً كير قد أمر ناهيال دنج بألا يتحدى الوضع القائم وألا يتخذ أي قرار بدون مراجعة جيمس هوت^{٥٧}. إلا أن هوت أشتكى من أن الوزير غير متواجد أبداً لاتخاذ قرارات هامة خاصة تتعلق بالميزانية والتي يتحكم فيها الوزير. وقال هوت في أحد تقاريره «نحن في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يجب أن نكون أذكاء في التعامل مع الرواتب لإيجاد

فوائض مالية تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من العمل في غياب الوزير الذي يمنعنا من الوصول إلى الموارد اللازمة»^{٨٨}. وفي النهاية يبدو أن العلاقة بين هوث ودنج لا تساعد على الإدارة الفعالة لقضايا الدفاع. وهناك مثال على صراع نشب بين الاثنين قبل انتخابات مارس/ آذار ٢٠٠٩ حين قامت عناصر من الفرقتين الثالثة والخامسة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بإعلان التمرد بسبب نقص المؤن والرواتب. وفي غياب ناهيال دنج، قام هوث مباشرة بطلب تمويل استثنائي من وزير المالية الذي قام بدوره بإحالة هذا الطلب إلى وزارة شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) التي لم تتخذ قراراً بذلك. وعندها قام هوث بالطلب مباشرة من الرئيس ليتدخل، الذي قام بدوره بإصدار أوامر بدفع الأموال مباشرة لمعالجة ذلك الوضع الأمني الخطير^{٨٩}. وبسبب حوادث كهذه، ينظر إلى وزارة شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على أنها حلقة وصل غير ضرورية في سلم القيادة بدلاً من أن تكون من أهم المساهمين لرفع كفاءة وتأثير الإدارة الدفاعية.

وتوضح الورقة البيضاء للدفاع بشكل جلي مسئوليات الوزير ورئيس الأركان العامة. كما أن تطوير الوزارة إلى إدارات متعددة تتمتع بنظم عمليات جيدة وبمسئوليات واضحة وصلاحيات مبينة، كل هذا كان الهدف من عمل مستشاري المملكة المتحدة الذين عينوا في تلك الوزارة. وقد حقق المستشارون الكثير على أرض الواقع في التطوير الداخلي للوزارة جراء عملهم مع مدير السياسات والخطط اللواء سيمون أنانيس لأكو. وتضم وزارة شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حالياً هيئة قدامى المحاربين مما قد يخلق صراعاً داخلياً على المراكز القيادية.



ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أثناء التدريب في كلية القيادة في مالوو ٢٠٠٨. © Richard Rands

وهناك تساؤلات حول قدرة هذه الوزارة ووجود الإرادة السياسية لدعمها بحسب مبادئ الديمقراطية والرقابة المدنية. وفي الأونة الأخيرة تم ترقية جيمس هوث إلى جنرال بأربع نجوم مما يجعله أعلى رتبة من الوزير. مما عكس تأثيراً لهذه الخطوة في حكومة جنوب السودان (GoSS) خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية الأقدمية في الإدارات العسكرية. ومثل هذه الخطوة لا تبشر بالخير مستقبلاً بشأن الرقابة المدنية الديمقراطية على الجيش. وحتى تتحقق النظرة إلى كون هذه الوزارة داعمة للإدارة الدفاعية بدلاً من كونها عبئاً على «المساءلة» المالية، فإن التنافس والنزاعات ستستمر وسيكون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) هو الفائز فيها على الدوام.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) والخيارات البديلة لتنسيب الحجم

سياسة تنسيب الحجم في الورقة البيضاء للدفاع عام ٢٠٠٨ نصت على ما يلي:
يقوم مجلس دفاع جنوب السودان (المتعارف عليه باسم مجلس قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان) بالتشاور مع الجمعية التشريعية لجنوب السودان لتحديد حجم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بناء على مهمته وبنود ميزانيته (حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٨، قسم ٧.٧).

والجزء الفرعي التالي تحت عنوان «نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)» يقر بأن:
سيقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) خططا من خلال مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) لتسريح كل من هم تحت السن القانوني أو في سن التقاعد أو غير لائق أو معاق. كما يجب احترام حق الفرد للانسحاب طوعاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)؛ ولكن احتياجات حكومة جنوب السودان (GoSS) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لها الأولوية (حكومة جنوب السودان (GoSS)، الجزء ٧.٨).

ومع أن الوثيقة محدودة إلا أنها تقدم توجيهات واضحة. ومع ذلك، فإن تنسيب الحجم، وخفض الحجم، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، كلها مفردات أصبحت شائعة في داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وأسوأ ما في الأمر أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) أصبحت مقولة عائمة لكل شكل من أشكال التسريح. وهذا القسم من ورقة العمل يهدف إلى تحديد أوجه الخلط والإبهام فيما يخص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). كما يركز على تحديات تنسيب الحجم التي تواجه الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالإضافة إلى تقديم خيارات بديلة.

مبدئياً، فإن «مؤسسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطنية، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي وافقوا على السماح لـ ١٨٢,٩٠٠ مرشح للاستفادة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)» (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٩، ص. ٦١). وكان من المفترض أن يأتي ٩٠,٠٠٠ من هؤلاء

المرشحين من الجنوب. وسلطات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) جادلوا بالقول أنه من غير الواقعي التوقع بتحقيق هذه المستهدفات قبل استفتاء عام ٢٠١١، مما خفض الرقم إلى «مرحلة أولى» مؤلفة من ٣٥,٠٠٠ مرشح من «مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة»، مع نية مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في جنوب السودان إكمال التسريح التام مع حلول يونيو/ حزيران أو يوليو/ تموز ٢٠١٠. وبحلول أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠، أظهرت التقديرات أن أقل من ١٠,٠٠٠ من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة قد تم أتمام معاملاتهم^{٩٠}. والجدير بالذكر أن عدداً ممن شاركوا في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) لم يكونوا في عداد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عندما بدئوا هذه العملية^{٩١}. وحتى الساعة، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) لم تلعب دوراً هاماً لا في عملية التحول الدفاعي ولا في أي خطوات لتنسيب الحجم العسكري. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يدل على أن أي تحليل متعلق بالدفاع قد تم للتوصل إلى الرقم الأصلي المتمثل في ٩٠,٠٠٠ مرشح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبسبب غياب مراجعة للإستراتيجية الدفاعية، والإستراتيجية اللاحقة، وخطط التحول، أفاد أحد الضباط الكبار في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بأن هذا الرقم «مضحك»^{٩٢} وهو رأي شاركه فيه العديد من زملائه.

ومن واقع الأمر أنه لا الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ولا حكومة جنوب السودان (GoSS) اعتبرا التركيز الدولي على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) قابلة للتحقيق، فإن هذه الحقيقة عززت وعمقت ونشرت هذه المفاهيم. هذا الوضع هو نتاج النقص في الفهم المشترك والاتفاق بين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والمشاركين في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأما أن ينظر إليهم كجزء من عملية التحول الدفاعي والتي يستفيد منها الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في فعاليته المستقبلية، وإلا فإن جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) لن تكون مقبولة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو من حكومة جنوب السودان (GoSS) وذلك لدعم وتعزيز التطبيق الفعال. ويمكن إرجاع هذا الصدام إلى حقيقة ما بعد فشل اتفاق السلام الشامل في وضع إطار لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ووضع شروط عملية بالنسبة لإجراءات تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تعترف بالتحديات الإستراتيجية التي تواجه الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وحكومة جنوب السودان (GoSS).

ويبدأ الالتباس حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) والغرض منه على أعلى المستويات ويؤثر هذا الالتباس على القائمين على التصميم والتمويل والتنفيذ لهذا البرنامج. كما تخلل أيضاً سوء الفهم والغموض إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ونظراً إلى أن معظم الجنود يتلقون رواتب منتظمة، ليس لديهم الحافز للمشاركة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، كما لم تؤخذ وعود إعادة الإدماج وإمكانية العمل في المستقبل على محمل الجد، حيث أن الحوافز المالية الحالية تعتبر ضئيلة. ومما يدل على ذلك، أن منحة إعادة الإدماج المقدمة من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) البالغة ٨٦٠ جنية سوداني (دولار أمريكي ٣٦٠) توازي أقل من مرتب ثلاثة أشهر للجندي الخاص الذي لديه فرصة الحصول على معاش تقاعدي في المستقبل، أو على الأقل مرتب ثابت.

بعض الجرحى الأبطال في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وهم مجموعة من الجنود، والذين كانوا قد تطوعوا أو رشحوا للتسريح، معظمهم من القادرين على العمل ويحصلون على مرتبات ثابتة من حكومة جنوب السودان. هؤلاء تمردوا في نيمبول وفي ياي في مارس/أذار ٢٠٠٩^{٩٣}، مهددين بالقيام بهجمات مسلحة لم تتوقف إلا بعد تدخل رئاسي. وفي غياب الضوابط المناسبة، استمر هؤلاء في ابتزاز المال عند نقاط تفتيش مسلحة غير مشروعة على الطرق في وسط الاستوائية^{٩٤}. وواصلت حكومة جنوب السودان (GoSS) الدفع لهم، مع استمرارهم في رفض نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) وفي انتظار شروط أكثر ملائمة قبل قبول نزع السلاح والتسريح. ويعتبر هذا مثلاً واضحاً على فشل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في تلبية متطلبات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).

صرح رئيس الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في اجتماعاته الأخيرة أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) قد أنتهي، مما جعل من تحقيق الخطط في المراحل المقبلة أمراً مشكوكاً فيه. وعلى الرغم من كونه مستبعداً جداً، يمكن القول بأن المساهمات المالية من المجتمع الدولي وحكومة جنوب السودان (GoSS) من الأفضل إنفاقها على تأسيس نظم مستدامة للمعاشات العسكرية أو تعويضات البطالة. وتقديم الدعم لمسودة التشريعات الثلاثة لخطط المعاشات التقاعدية تعتبر ذات أهمية قصوى وهي كما يلي:

- مشروع قانون معاشات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (برنامج معاش تقليدي لكل من تنطبق عليه شروط الخدمة وفق قوانين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).
- صندوق ورثة الشهداء «العائلات» (للأرامل من السيدات والرجال وأعضاء العائلة المباشرين للمقاتلين الذين قتلوا أثناء الحرب)، و،
- مشروع قانون للجرحى الأبطال.

إن اتساع المقترحات المبينة أعلاه يعني أن عددا كبيرا من المرشحين سيكونون مؤهلين للاستفادة منها، إلا أن التمويل لتلك المقترحات معدوم تماماً. وحتى سبتمبر ٢٠١٠، فإن مصدر الأموال هو الحكومة ومن التبرعات الخارجية. وإذا كان هناك حاجة لتقليص حجم الجيش، إلا أنه حتى هذه الحزم المقترحة للمعاشات التقاعدية لن توفر الحوافز اللازمة على المدى القصير لتطبيق هذا الخفض^{٩٥}.

والنهج البديل والمفضل من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لتنسيب الحجم هو نذب بعض الأفراد للعمل في مديرية الإنتاج العسكري^{٩٦}، أو - بصورة جذرية- نذبهم إلى شركات الأمن والتي تكونت من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص^{٩٧}. كما أن أحد مجالات التركيز هي التدريب وإعادة التوزيع للأفراد في قطاع الزراعة، على سبيل المثال، دعماً لإنتاج الأغذية للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وفي مجال المبيعات التجارية. كما أن توسيع نطاق هذا المفهوم ليشمل مجالات أخرى من العمل، مثل صناعة الزي العسكري والخيام، يمكنه أيضاً أن يكون بداية انطلاق الصناعة الدفاعية الأساسية الموجهة نحو توفير فرص عمل للأعداد الزائدة أو المحالين للمعاش من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وتوفير الأموال

اللازمة للمعاشات التقاعدية⁹⁸. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأفراد المعينين للعمل في برنامج الإنتاج الحربي الممول ذاتياً يمكن أن يشكّلوا العمود الفقري لقوات الاحتياط في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ومن خلال هذه الآلية يمكن أن يصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) هو أكبر مؤسسة في جنوب السودان، واللاعب الرئيسي للتنمية بدل أن يكون مكرساً فقط لتوفير الدفاع والأمن. ومن الضروري ضخ رأس مال لازم لبدء مثل هذه الأنواع من المبادرات، ولكن ومع توفر خطة عمل تجارية مفصلة، فإن مثل هذا المدخل يمكن أن يحوز على اهتمام الاستثمار الخاص وعلى دعم من المجتمع الدولي.

وخلاصة القول أن هناك حاجة إلى إعادة النظر بشكل جذري في عملية تنسيب الحجم والتي تتطلب التسريح حتى تصبح جذابة وقابلة للتحقيق. إن حوافز ترك الخدمة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على شكل دعم تقليدي من قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتعويضات أو عود بالمعاشات التقاعدية جميعها يجب أن تكون واقعية وتتماثل مع الرواتب والمميزات المعمول بها حالياً. وخيار تكوين قوة احتياطي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (المتضمنة بوضوح في الورقة البيضاء للدفاع) لابد وأن يتم دراستها بالتفصيل كجزء من تقييم دفاعي شامل، كما يجب ربطها بحوافز التسريح التقليدية في الجيش. إضافة إلى ذلك، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يجب أن يظهر الخيارات المتاحة للتسريح بصورة أكثر فاعلية وتعاطفاً. وفي النهاية، فإن التسريح الإجباري لا يستحق النظر فيه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تشرذم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).

٤. الخاتمة

في عام ٢٠٠٦، تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) إلى كيان عسكري تقليدي. إلا أن عملية التحول في العمق هي عملية أطول بكثير وتتطلب إستراتيجية شاملة وشمولية لم تظهر حتى الآن. والقضايا التي أثيرت في هذه الورقة- بما في ذلك التحديات المرتبطة بعملية إدماج الجماعات المسلحة الأخرى، والوضع المستقبلي للوحدات المشتركة المدمجة، والقيود على قدرات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ككل، بالإضافة إلى عقلية الحرب المستمرة داخل الجيش وانشغالها بمكافحة العدوان من الشمال، جميعها يجب أن تؤخذ في الحسبان عند وضع مثل هذه الإستراتيجية.

ولا يمكن إغفال الحاجة إلى إجراء مراجعة للدفاع الاستراتيجي الشامل من أجل عملية التخطيط، حيث تعتمد عليها المساعدات الثنائية الفعالة وغير التنافسية في المستقبل. وهناك حاجة إلى استخدام دبلوماسية الضغط والدعم الدولي والمشورة لإقناع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بإجراء مثل هذا الاستعراض والاستخدام تلك النتائج لتطوير إستراتيجية دفاعية متماسكة تتضمن وضع نماذج مناسبة لهياكل القوة لمواجهة التهديدات والتعامل مع القيود المالية. وينبغي أن تشمل هذه الإستراتيجية أيضا خطط طويلة الأجل للتحرك الإستراتيجية والتكتيكي والقدرة المناسبة على تعبئة القوات.

وإذا توصل التقييم إلى توصية بخفض حجم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، فإن عملية التسريح بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) والسياسات المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي، كل ذلك يحتاج إلى مراجعة لتتوافق مع نتائج هذا التقييم، مما قد يتطلب تطوير مبادرات مفصلة عن المخرجات الحربية، وتشكيل قوات احتياطية ووضع مداخل بديلة للتوظيف والإدماج بعد عملية التسريح.

وبعد إتمام وضع خطة وإستراتيجية الدفاع، يتعين وضع خطة تحول للجيش الشعبي لتحرير السودان، يوافق عليها كوضع مثالي حكومة جنوب السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والمانحين الدوليين. ويتم التنسيق لهذه الخطة من خلال «وحدة تحول» مدعومة بالموارد والموظفين المناسبين. وبدعم دولي، يحتاج الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) إلى تطوير العقيدة العسكرية لبناء منهاج وإطار عمل للعمليات المستقبلية. كما يجب أن تتضمن هذه الخطة اتفاقا بشأن عمليات التخطيط والمصطلحات العسكرية للسماح لتيسير توافق العمليات مستقبلاً مع الحلفاء الإقليميين والدوليين.

وفي غضون ذلك، ينبغي على مبادرات التحول على المستوى المحدود مواصلة التركيز على بعض الأولويات الخاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ويتضمن ذلك مبادرات «تدريب

المدرّبين» لزيادة مهارات مدربي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وبناء مهارات القيادة وبالأخص بين المستوى الصغير والمتوسط من الضباط، والمساعدات اللوجيستية وبالأخص التدريب على صيانة وتحسين وسائل الاتصالات وصولاً إلى المستوى العام، والتطوير الإداري بالتركيز على تطوير نظم المساءلة المالية وشؤون الأفراد.

الحواشي

١. هذا التعريف لتحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يشتمل على تعريفي الحكومة الأميركية والبريطانية المستخدمين في أعمال متعددة ومشاريع تتعلق بتحول قوات الدفاع في جنوب السودان.
٢. تستخدم ورقة العمل هذه تعبير «تنسيب الحجم» ليعني عملية إيجاد توازن بين الفعالية الحربية وكلفتها من حيث حجم القوات وتشكيلاتها وعددها. «كما أن «تنسيب الحجم» لا تعني بالضرورة «تقليص الحجم» أو خفض عدد القوات، ولكن نسبة إلى طبيعة التهديدات المتوقعة، يمكن أن تظهر حاجة إلى زيادة حجم أو عدد القوات العسكرية.
٣. أنظر «حكومة السودان» و«حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)» (٢٠٠٥).
٤. محادثات متعددة غير رسمية ومقابلات سرية للمؤلف مع أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ٢٠٠٦ - ٢٠١٠.
٥. مقابلة المؤلف مع اللواء ميليوال أيوم دور، جوبا، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٦. مقابلة المؤلف مع اللواء ميليوال أيوم دور، جوبا، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٧. محادثات متعددة ومقابلات للمؤلف مع ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، نيو سايت ونيو كاش، أغسطس/آب ٢٠٠٦ - يوليو/تموز ٢٠٠٧.
٨. محادثات المؤلف مع أفراد العمليات في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١٠.
٩. محادثات المؤلف مع أفراد العمليات في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١٠.
١٠. الفريق أويائي دنج أجاك، ورشة عمل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، ٢٤ - ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٩.
١١. أنظر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وقوات الدفاع عن جنوب السودان (٢٠٠٦) لنص إعلان جوبا. كانت قوات الدفاع عن جنوب السودان مؤلفة من عدد من الميليشيات المستقلة أنضم بعضها لقوات الدفاع عن جنوب السودان قبيل إعلان جوبا حتى يتم دمجهم مع هذه القوات. ولمزيد من المعلومات الخلفية عن تاريخ قوات الدفاع عن جنوب السودان، أنظر يونج (٢٠٠٦).
١٢. مقابلة المؤلف مع اللواء ميليوال أيوم دور، جوبا، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٠.
١٣. مقابلة المؤلف مع اللواء ميليوال أيوم دور، جوبا، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٠.
١٤. مناقشات متعددة للمؤلف مع مسئولين من الحكومة الأميركية، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.
١٥. لمزيد من المعلومات عن السياسات المتعلقة في تلك التحولات، أنظر «وزارة تطوير شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)» في الجزء الثالث من هذا التقرير.
١٦. مقابلة المؤلف مع اللواء ميليوال أيوم دور، جوبا، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٠.
١٧. مناقشات المؤلف المتعددة مع طلاب في كلية القيادة والأركان للجيش الشعبي لتحرير

- السودان، مالو، سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٧.
١٨. مناقشات المؤلف مع أفراد العمليات في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١٠.
١٩. هؤلاء الضباط كانوا مسئولين عن تطوير الورقة البيضاء في عام ٢٠٠٨ وكانوا مشاركين في تطوير التدريب وإعادة الهيكلة بعد اتفاق السلام الشامل. والعديد من الضباط الصغار كانوا مسئولين عن تطوير إستراتيجية التدريب للجيش الشعبي لتحرير السودان وإعداد منشورات ذات الصلة.
٢٠. اعتمادا على الخبرة الشخصية للمؤلف كمستشار للجيش الشعبي لتحرير السودان.
٢١. مقابلة المؤلف مع اللواء ميليوال أيوم دور، جوبا، ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. أنظر الجزء الثالث من هذه الورقة لتفصيلات أكثر.
٢٢. على حد قول الفريق أوياي دنج أجاك، ورشة عمل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، ٢٤ - ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٩.
٢٣. بناء على مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨ ب، جدول ا)، استخلصت المعلومات المحدثة من مقابلات قام بها ماثيو لاريتش وريشارد راندز مع مصادر سرية للجيش الشعبي لتحرير السودان ومصادر سابقة من قوات الدفاع عن جنوب السودان، مالالال، وناصر، يونيو/حزيران - أغسطس/آب ٢٠١٠.
٢٤. على حد قول الفريق أوياي دنج أجاك، ورشة عمل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، ٢٤ - ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٩.
٢٥. مقابلة المؤلف مع اللواء ميليوال أيوم دور، جوبا، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٢٦. الجيش الأبيض هو أسم أطلق على مجموعات من المدنيين المسلحين معظمهم من الشباب ادعوا أنهم يوفرون حماية محلية لبلداتهم. ولكن خلال النزاع، شاركوا في الحرب ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وفي عام ٢٠٠٦، شن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عملية ناجحة لنزع سلاح الجيش الأبيض.
٢٧. مقابلة المؤلف مع مصدر سري (عضو سابق في قوات الدفاع عن جنوب السودان)، ٢٨ يوليو/تموز ٢٠١٠.
٢٨. مقابلة هاتفية للمؤلف مع مصدر سري، الخرطوم، ٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٠.
٢٩. خلال مقابلات المؤلف، نوه سكان ناصر أن ميليشيات مفوض المقاطعة السابق كانت مسئولة عن الهجمات.
٣٠. مقابلة المؤلف مع مصدر سري (عضو سابق في قوات الدفاع عن جنوب السودان) ٢٨ يوليو/تموز ٢٠١٠.
٣١. أحد بنود اتفاق السلام الشامل هو ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب على أساس مسح ١٩٥٦.
٣٢. (درع) هو الاسم الذي أطلق على برامج التدريب التي حضرها ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).
٣٣. انيانيا II هو الاسم الذي أطلق على الحركة الجنوبية المتمركزة في أتيوبيا والتي بدأت بالقيام بهجمات خاطفة ضد القوات السودانية في أوائل الثمانينات.
٣٤. مقابلة المؤلف مع اللواء ميليوال أيوم دور، جوبا، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٠.

٣٥. مقابلة المؤلف مع مصدر سري للجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، ١٣ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٣٦. مقابلة المؤلف مع مستشار تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.
٣٧. مقابلة المؤلف مع مصدر سري للجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، ١٣ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٣٨. مناقشات المؤلف مع أفراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والوحدات المشتركة/المدمجة، ناصر، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٣٩. مناقشات المؤلف مع أفراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والوحدات المشتركة/المدمجة، ناصر، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٤٠. مقابلات عديدة للمؤلف مع قادة الوحدات المشتركة المدمجة، أغسطس/آب ٢٠٠٦ - سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.
٤١. تقديرات مبنية على أساس معرفة المؤلف برواتب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وتكاليف العمليات فيه.
٤٢. طلب ميزانية الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لعام ٢٠١١ هي حوالي ٣،٢ مليار جنية سوداني (مليار دولار أمريكي).
٤٣. بناء على خبرة المؤلف جراء زيارات متعددة للوحدات في الميدان، ٢٠٠٦ - ٢٠١٠.
٤٤. تصريح أطلق خلال ورشة عمل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، ٢٤ - ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٩.
٤٥. مقابلة المؤلف مع اللواء روبن مالك، جوبا، ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٩.
٤٦. مقابلة المؤلف مع مصدر سري، جوبا، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٠.
٤٧. بناء على خبرة المؤلف جراء زيارات متعددة للوحدات في الميدان، ٢٠٠٦ - ٢٠١٠.
٤٨. تقديرات المؤلف بناء على مراجعة التقارير الصادرة من وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) خلال عام ٢٠١٠.
٤٩. معطيات جمعتها مؤسسة بيرتن راندر من خلال تقييم أكثر من ٧,٠٠٠ عنصر وضابط في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من مختلف الرتب خلال الفترة أغسطس/آب ٢٠٠٦ - سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.
٥٠. مقابلة المؤلف مع مستشار عسكري، جوبا، ٢٢ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٥١. تقارير الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، ٢٦ مارس/آذار ٢٠١٠.
٥٢. مقابلة المؤلف مع مستشارين عسكريين، جوبا، ١٨ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٥٣. مقابلة المؤلف مع جيمس هوت ماي، جوبا، يناير/كانون ثاني ٢٠١٠.
٥٤. بناء على خبرة المؤلف الخاصة في إنشاء أكاديمية ضباط الصف للجيش الشعبي لتحرير السودان في مايبيل، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.
٥٥. من مارس/آذار إلى يوليو/تموز ٢٠١٠ قام فريق من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بمساعدة مستشار بتطوير مناهج مقررات ضباط الصف ومقررات خاصة بصغار وكبار الضباط.
٥٦. لمزيد من المعلومات عن حركات التمرد في الجنوب، أنظر مشروع التقييم الأساسي للأمن

- البشري (بدون تاريخ).
٥٧. تقارير الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، ١٣ أغسطس/آب ٢٠١٠. لمعلومات أكثر عن هجمات جيش الرب للمقاومة مؤخراً، أنظر مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (بدون تاريخ).
٥٨. أنظر يونج (٢٠٠٧) وأرنولد وأردن (٢٠٠٧).
٥٩. كان تماسك الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد تعرض للخطر مباشرة بعد دمج الجماعات المسلحة الأخرى في أعقاب توقيع إعلان جوبا؛ وبالتالي أصبحت فعاليتها كجيش موحد موضع شك.
٦٠. التمهد الافتتاحي لوثيقة أغسطس/آب ٢٠٠٦ للهيكل التنظيمي للمقر العام للجيش الشعبي لتحرير السودان تعدى «الشكر والامتنان» إلى «الشكر للجنة السابقة للدمج العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان وخاصة القائد أويبي دنج أجاك وبقيّة أعضاء اللجنة على مساهمتهم القيمة في إعداد المسودة الأولى للهيكل التنظيمي وإنشاء الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في رومياك (جنوب السودان)، فبراير/شباط ٢٠٠٥. وأصبحت هذه الوثيقة المرجع الاسترشادي للجنة الهيكل التنظيمي الحالية»
٦١. مقابلات متعددة للمؤلف مع ضباط كبار من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ٢٠٠٦-٢٠١٠.
٦٢. مصدر سري من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، ٣ إبريل/نيسان ٢٠١٠.
٦٣. أنظر حكومة جنوب السودان (GOSS) (٢٠٠٥ ب، الجزء ١٠، الفصل ١١، البند ٥٨ (٢)؛ ٢٠٠٩ أ).
٦٤. مقابلة المؤلف مع مستشار عسكري، جوبا، ١٣ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٦٥. لتفصيل أكثر أنظر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (٢٠٠٩ ج و ٢٠٠٩ د).
٦٦. مقابلة المؤلف مع مستشارين عسكريين، جوبا، يوليو/تموز - أغسطس/آب ٢٠١٠.
٦٧. خلال الفترة من يوليو/تموز إلى نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٩ عمل المؤلف كمستشار لفريق تطوير إستراتيجية التدريب والسياسات في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) خلال تطوير إستراتيجية التدريب في الجيش.
٦٨. مناقشات المؤلف مع عدة مصادر دبلوماسية ٢٠٠٩-٢٠١٠.
٦٩. مقابلات المؤلف مع العديد من المتعهدين، جوبا، ٢٠٠٧.
٧٠. استناداً إلى مناقشات المؤلف مع مستشارين عسكريين أمريكيين، ٢٠٠٩-٢٠١٠.
٧١. مقابلة المؤلف مع موظفي مكتب وزارة الخارجية الأمريكية، جوبا، ٢٠٠٩-٢٠١٠.
٧٢. مقابلة المؤلف مع مصدر سري جوبا، ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٠.
٧٣. تم تجميع المعلومات استناداً إلى عدة مقابلات للمؤلف مع مستشارين عسكريين ودبلوماسيين وضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، مايو/أيار ٢٠٠٦-أغسطس/آب ٢٠١٠.
٧٤. مقابلة المؤلف مع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، مالابو، ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٠.
٧٥. ميزانية تمويل مشروع تنمية القطاع الأمني والتحول الدفاعي حوالي ٦.٩ مليون دولار أمريكي.
٧٦. مقابلة مع الملحق العسكري البريطاني، جوبا، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

٧٧. مقابلة المؤلف مع مستشارين عسكريين، جوبا، فبراير/شباط ٢٠٠٩-أغسطس/آب ٢٠١٠.
٧٨. مقابلة المؤلف مع رئيس الأركان العامة حول الأولويات كالتدريب والمعدات وبناء منشآت تدريب، جوبا، ١٨ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٧٩. مقابلة المؤلف مع مصدر حكومي سري، جوبا، ٣٠ يوليو/تموز- ٢٠١٠.
٨٠. التعليم الأمريكي يتوفر من خلال برنامج التعليم العسكري والتدريب وبتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية.
٨١. مناقشات المؤلف مع عدة مصادر دبلوماسية، جوبا، يوليو/تموز - أغسطس/آب ٢٠١٠.
٨٢. مناقشات المؤلف مع عدة مصادر رفيعة المستوى من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ومن تجاربه الشخصية، ٢٠٠٦- ٢٠١٠.
٨٣. مقابلة المؤلف مع مصدر سري، نيروبي، يوليو/تموز ٢٠١٠.
٨٤. مقابلة المؤلف مع مصدر سري جوبا، يوليو/تموز ٢٠١٠.
٨٥. قبيل اعتماد «الورقة البيضاء للدفاع» كان هناك العديد من الضغوطات الدبلوماسية على الرئيس لتعيين وزير شئون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ومع الاعتراف بأن دومينيك ديم دانغ لم يكن خيارا شعبيا منذ البداية، إلا أنه من حيث طول فترة الخدمة فقد كان أعلى من اويباي دنج أجاك الذي كان آنذاك رئيس الأركان.
٨٦. مقابلة المؤلف مع مصدر سري من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، مايو/أيار ٢٠٠٨.
٨٧. مقابلة المؤلف مع مصدر سري من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، مارس/ آذار ٢٠١٠.
٨٨. مقابلة المؤلف مع جيمس هوث ماي، جوبا، نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٩.
٨٩. مقابلة المؤلف مع مصدر سري من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٠.
٩٠. عدة مناقشات للمؤلف مع موظفين من مبادرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) التابعة للأمم المتحدة، رومباك، يوليو/تموز ٢٠١٠.
٩١. مناقشات المؤلف مع مرشحين في مبادرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا ورومباك، يوليو/تموز ٢٠١٠.
٩٢. مقابلة المؤلف مع مصدر سري من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، يوليو/تموز ٢٠٠٩.
٩٣. تقارير الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، مارس/آذار ٢٠١٠.
٩٤. الحواجز غير الشرعية شمال نيمول أزلتها الشرطة والقوات المسلحة في ثلاث مناسبات ما بين مارس/آذار وأغسطس/آب ٢٠١٠.
٩٥. مقابلة الكاتب مع مستشار عسكري، جوبا، ١٨ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٩٦. مقابلة المؤلف مع اللواء ميليوال أيوم دور، جوبا، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٠.
٩٧. شركة خدمات أمن قدامى المحاربين والتي أنشأت عام ٢٠٠٨، هي الشركة الأمنية الوحيدة في جنوب السودان المصرح لها حمل السلاح. وفي مقابل ذلك تقوم الشركة باستئجار وتدريب المسرحين من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مع الاتفاق الضمني أن هؤلاء سيعودون للخدمة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في حال وقوع

نزاعات أخرى. واستنادا على مناقشات المؤلف مع ضباط كبار في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يبدو أنهم مهتمون جدا بإصدار القوانين التي تضمن أن تقوم كل الشركات الأمنية باستئجار مسرحيين من القوات المسلحة. وبالمقابل فإنهم مهتمون بأن تكون شركة خدمات أمن قدامى المحاربين هي الوحيدة المصرح لها بتوفير الخدمات الأمنية الخاصة في جنوب السودان.

٩٨. تقوم القوات الأمنية في سلطنة عمان بتقديم برامج مشابهة تساهم بمبالغ مالية كبيرة من خلالها في أنظمة التقاعد الخاصة بها.

- Arnold, Matthew B. and Chris Alden. 2007. "‘This Gun Is Our Food’: Disarming the White Army Militias of Southern Sudan." *Conflict, Security and Development*, Vol. 7, No. 3. October, pp. 361–85.
- British Army. 1996. *Design for Military Operations: The British Military Doctrine*. D/CGS/50/8. Army Code No 71451.
- Burton Rands Associates. 2009. 'SPLA Operations against the LRA.' Confidential paper. 31 March.
- DFID (Department for International Development). n.d. *Understanding and Supporting Security Sector Reform*.
- GoS and SPLM/A (Government of Sudan and Sudan People's Liberation Movement/Army). 2005. *The Comprehensive Peace Agreement between the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army ('Comprehensive Peace Agreement')*. Naivasha, Kenya. 9 January. <<http://unmis.unmissions.org/Portals/UNMIS/Documents/General/cpa-en.pdf>>
- GoSS (Government of Southern Sudan). 2005a. *Laws of Southern Sudan*. Juba: Ministry of Legal Affairs and Constitutional Development.
- . 2005b. *Interim Constitution of Southern Sudan*. 5 December. <<http://www.unhcr.org/refworld/docid/4ba74c4a2.html>>
- . 2008. *SPLA White Paper on Defence*. Juba: Ministry of Legal Affairs and Constitutional Development. June.
- . 2009a. *SPLA Act*. Juba: Ministry of Legal Affairs and Constitutional Development.
- . 2009b. *SPLA Rules and Regulations*. Juba: Ministry of Legal Affairs and Constitutional Development.
- HSBA (Human Security Baseline Assessment). n.d.a. 'Facts & Figures: Emerging Armed Groups and Militias.' <<http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures-armed-groups-southern-sudan-emerging.php>>
- . n.d.b. 'Facts & Figures: Lord's Resistance Army.' <<http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures-armed-groups-southern-sudan-LRA.php>>
- ISS (Institute for Security Studies). 2004. *The South Sudan Defence Forces (SSDF)*:

- A Challenge to the Sudan Peace Process. Situation Report. April 2004.
- Johnson, Douglas H. 2003. The Root Causes of Sudan's Civil Wars. Kampala: Fountain Publishers.
- Lewis, Mike. 2009. Skirting the Law: Sudan's Post-CPA Arms Flows. HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey. September. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-18-Sudan-Post-CPA-Arms-Flows.pdf>>
- Liberator (Southern Sudan). 2009. Statement by the Editor. Issue No. 2. March.
- Mamur Mete, Obuto. 2009. Statement by Maj. Gen. Obuto Mamur Mete. Liberator (Southern Sudan), Iss. No. 2. March
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2007. OECD-DAC Handbook on Security System Reform. Paris: OECD Publishing.
- Small Arms Survey HSBA Working Paper 23
- Small Arms Survey. 2008a. Neither 'Joint' nor 'Integrated': The Joint Integrated Units and the Future of the CPA. HSBA Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey. March. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SIB-10-JIUs.pdf>>
- . 2008b. Allies and Defectors: An Update on Armed Group Intervention and Proxy Force Activity. HSBA Issue Brief No. 11. Geneva: Small Arms Survey. May. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SIB-11-allies-defectors.pdf>>
- . 2009. Southern Sudan and DDR: Adopting an Integrated Approach to Stabilization, 25–26 June 2009, Juba, Southern Sudan Workshop Papers. Geneva: Small Arms Survey. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-Sudan-conference-papers.pdf>>
- SPLA (Sudan People's Liberation Army). 2009a. SPLA GHQ Manpower Database and Reporting Manual. Juba: SPLA. May.
- . 2009b. Functions, Duties and Responsibilities of Administration Staff Personnel in Division, Brigade and Battalion Headquarters. Juba: SPLA. May.
- . 2009c. Command Operations Centre Standard Operating Procedures. Juba: SPLA. November. — . 2009d. Sudan People's Liberation Army Training Strategy. Juba: SPLA. November. — and SSDF (South Sudan Defence Forces). 2006. Juba Declaration on Unity and Integration between the Sudan People's Liberation Army (SPLA) and the South Sudan Defence Forces (SSDF). 8 January. <http://gossCanada.org/pdf/juba_declaration_on_unity.pdf>
- USDOS (United States Department of State). 2009. 'A Critical Moment, A Comprehensive Approach.' 19 October. <<http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2009/oct/130672.htm>>
- Young, John. 2006. The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration. HSBA Working Paper Number 1. Geneva: Small Arms Survey.

November. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-1-SSDF.pdf>>
—, 2007. The White Army: An Introduction and Overview. HSBA Working Paper
Number 5. Geneva: Small Arms Survey. June. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-5-White-Army.pdf>>

نبذة عن المؤلف

ريتشارد راندز هو الرئيس والعضو المنتدب لمؤسسة بيرتون راندز وشركاه. والمؤسسة التي أنشأت في عام ٢٠٠٦ متخصصة في إصلاح القطاع الأمني وعمليات التحول بالإضافة إلى دراسة وتقييم المخاطر في بيئة مرحلة ما بعد النزاعات كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية غينيا والصومال والسودان. وقد ساهمت مؤسسة بيرتون راندز وشركاه منذ عام ٢٠٠٥ في عملية تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من قوة حرب عصابات إلى قوات عسكرية تقليدية مهنية. وقد لعب ريتشارد راندز دورا محوريا في تصميم وتنفيذ العديد من المشاريع. والمؤلف ضابط سابق خدم في سلاح الطيران والقوات الخاصة في بريطانيا وعمان والقوات المسلحة الأمريكية.

شكر وتقدير

أود أن أسجل امتناني العميق للعديد من الأشخاص على دعمهم الكبير في بحث وتطوير ورقة العمل هذه.

ففي المقام الأول أشكر د. ماثيو لاريتش الذي قام بإجراء البحث ووضع المسودة الخاصة بالجزء الخاص بإدماج المجموعات المسلحة. وقد جاءت أقسام من هذا الجزء كامتداد للبحث الذي قام به ماثيو سابقا لمسمح الأسلحة الصغيرة حول نفس الموضوع. وكان العمل مع ماثيو ممتعا للغاية، حيث روح المغامرة والنهج المستقل والعقلية المذهلة مما جعله شريكا مثاليا على الرغم من حذره من المجازفة كونه ضابطا سابقا.

وثانياً، أوجه الشكر إلى مجموعة مميزة من المحررين والاستشاريين هم: ريشارد راندز - والدي، ونيكولا لوثر وروس بيشوب، وهم شركائي بالعمل، وإلى مانويل دور- صديقي العزيز وموظف كبير بمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، حيث كانت خبرتهم جميعاً ومعلوماتهم ونصائحهم النابعة من التفكير السوي والتي يتمتعون بها قد ساعدتني في جمع وإصدار هذه الورقة.

وثالثاً، أشكر معلمتي ومصدر إلهامي طوال هذه العملية: ليديا ستون، التي بدون حماسها ونصائحها وصبرها ما كان لهذا العمل أن يكتمل.

وأخيراً أشكر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). لقد تمتعت بالعمل مع العديد من الجيوش في كافة أنحاء العالم، إلا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تفوق عليها كلها في الحماس والتعطش للتعلم والتدريب، فلديهم إمكانيات مذهلة ليشكلوا قوة خير لصالح المنطقة. وأمل أن أتمكن من تقديم الدعم لهم في المستقبل.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق عام ١٩٩٩، كما تقوم حكومات بلجيكا، وكندا، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المشروع عن امتنانه لما تلقاه من دعم في الماضي والحاضر قدمته حكومات استراليا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، ونيوزيلندا، واسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً يغطي جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر أفضل الممارسات. كما يرفع المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولاسيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع. كما يتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة ومنظمات غير الحكومية وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة

معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية

47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

تلفون: +٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧

فاكس: +٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨

البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org

الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان هو مشروع بحث يمتد على عدة سنوات، ويخضع لإدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. لقد تمّ تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات غير الحكومية الشريكة الدولية والسودانية. ومن خلال إصدار ونشر البحوث التجريبية، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخطط التحفيز لعمليات جمع الأسلحة المدنية ومبادرات إصلاح القطاع الأمني وضبط الأسلحة في السودان. كما يقدم المشروع توجيهات متصلة بالسياسات حول مسألة التصدي لانعدام الأمن.

صممت أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقديم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول حدوده. كما يصدر عن المشروع تقارير مصغرة باسم تقارير السودان (Issue Briefs) تعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وذا استخدام سهل. وهاتان السلسلتان متوفرتان باللغتين الإنجليزية والعربية على العنوان التالي: [www. smallarmssurvey.org/sudan](http://www.smallarmssurvey.org/sudan)

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً مالياً مباشراً من التجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية، ووزارة الخارجية الأميركية، وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، وهو قد تلقى أيضاً في السابق دعماً من فريق إزالة الألغام الدانماركي، ووكالة التنمية الدولية الدانماركية. كما تلقى دعماً من صندوق السلام والأمن العالميين الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا.

للمزيد من المعلومات اتصل ب: كلير مك إيغوي

مدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مسح الأسلحة الصغيرة

Graduate Institute of International and Development Studies

47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

البريد الإلكتروني: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org

الموقع الإلكتروني: [www. smallarmssurveysudan.org](http://www.smallarmssurveysudan.org)

محرر سلسلة أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA: اميل ليبرن

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦

تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ - فبراير/شباط ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦

لا حوار ولا تعهدات: أخطار الأجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧

اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٧

عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو/تموز ٢٠٠٧

الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير/شباط ٢٠٠٨

تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس/أذار ٢٠٠٨

لا «مشاركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة (JUS) ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، مايو/أيار ٢٠٠٨

حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس/آب ٢٠٠٨

الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨

لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩

تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان (GOSS) الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/كانون الأول

العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل/نيسان

أعراض وأسباب: انعدام الأمن والتخلف التنموي في الاستوائية

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا بقلم جون يونغ

العدد ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٧

العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣ مايو/ايار ٢٠٧
جبهة الشروق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤ مايو/ايار ٢٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو
الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥ يونيو/ حزيران ٢٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦ يوليو/ تموز ٢٠٧
انقسموا هزموا: تشردم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تاتر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٧
توترات الشمال - الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/ايلول ٢٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٨

حرب تشاد - السودان بالوكالة و«دارفور» تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٨

مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٨

قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا
الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٨

صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩

طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٩

ما بعد «الجنجويد»: فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩

الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠

الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، أبريل/نيسان ٢٠١٠

مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبين

العدد ٢١، يونيو/حزيران ٢٠١٠

توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٠

الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement*, by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia*, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency*, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia*, by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons*, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen*, by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation*, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as *Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004) Rands In Need of Review 63
13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in*

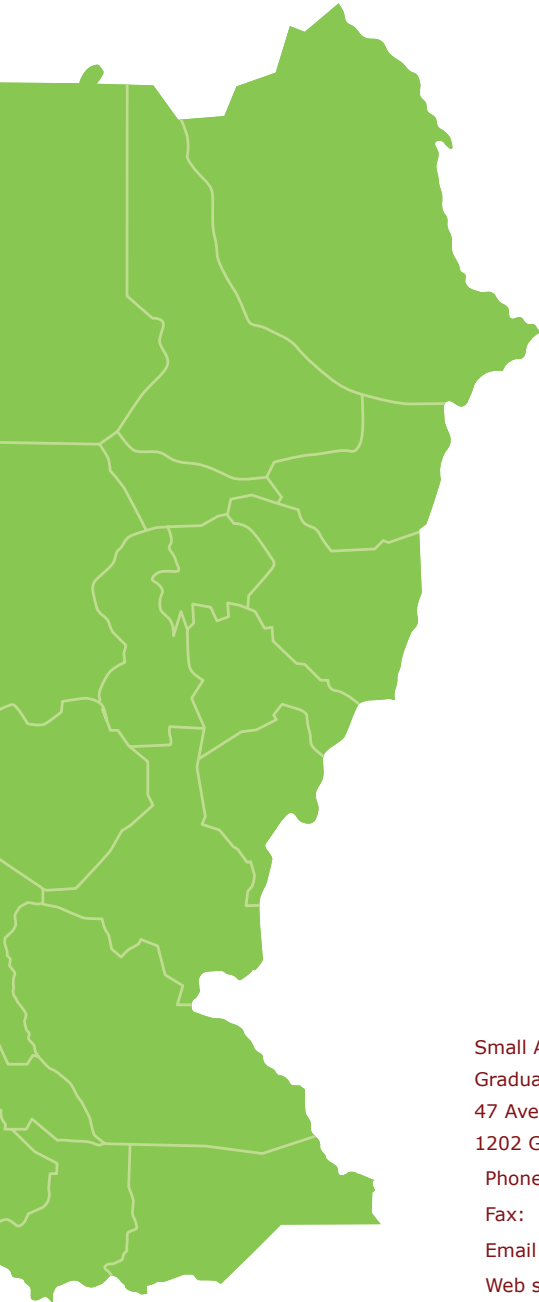
- Western Europe*, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
 18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand*, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
 19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004*, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
 20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective*, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, 2-8288-0090-3
 21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
 22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
 23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions*, by Dennis Rogers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
 24. *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications*, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
 25. *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08*, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
 26. *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica*, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0 64 Small Arms Survey HSBA Working Paper 23

تقارير متخصصة

1. *Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons*, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo*, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo*, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia*, by Suzette R. Grillo, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands*, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. *La République Centrafricaine: une étude de cas sur les armes légères et les conflits*, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil)*, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP-Burundi and Oxfam-NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-0080-6
8. *Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo*, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD)-République du Congo, décembre 2007, ISBN 2-8288-0089-X
9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Rands In Need of Review 65 Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. *Firearm-related Violence in Mozambique*, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization-Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. *Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings*, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jlio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, September 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. *Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report*, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4

1. *The Role of Small Arms During the 2003–2004 Conflict in Iraq*, by Riyadh Lafta, Les Roberts, Richard Garfield, and Gilbert Burnham, September 2005 (Web version only)
2. *The Use and Perception of Weapons Before and After Conflict: Evidence from Rwanda*, by Cécelle Meijer and Philip Verwimp, October 2005 (Web version only)
3. *Islands of Safety in a Sea of Guns: Gun-free Zones in South Africa*, by Adèle Kirsten et al. , January 2006
4. *How Many Weapons Are There in Cambodia?* by Christina Wille, July 2006 (Web version only)
5. *Avoiding Disarmament Failure: The Critical Link in DDR— An Operational Manual for Donors, Managers, and Practitioners*, by Peter Swarbrick, February 2007
6. *Trading Life, Trading Death: The Flow of Small Arms from Mozambique to Malawi*, by Gregory Mthembu-Salter, January 2009
7. *Surplus Arms in South America: A Survey*, by Aaron Karp, a study by the Small Arms Survey in cooperation with the Conflict Analysis Resource Center (CERAC), August 2009
8. *No Other Life: Gangs, Guns, and Governance in Trinidad and Tobago*, by Dorn Townsend, December 2009 66 Small Arms Survey HSBA Working Paper 23
9. *National Implementation of the United Nations Small Arms Programme of Action and the International Tracing Instrument: An Analysis of Reporting in 2009–10 (Interim Version, June 2010)*, by Sarah Parker, June 2010
10. *Surveying Europe's Production and Procurement of Small Arms and Light Weapons Ammunition: The Cases of Italy, France, and the Russian Federation*, edited by Benjamin King, July 2010

- Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region*, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6
- Armés mais désœuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO*, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9
- Targeting Ammunition: A Primer*, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5
- No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa*, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0
- Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide*, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X
- Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition*, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0
- The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox*, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9
- Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War*, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5
- Rands In Need of Review 67: L'insécurité est une autre guerre: Analyse de la violence armée au Burundi*, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0
- Insecurity Is Also a War: An Assessment of Armed Violence in Burundi*, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5
- The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament*, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8
- Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines*, edited by Diana Rodriguez, co-published with the South-South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-



Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777

Fax: +41 22 732 2738

Email: sas@smallarmssurvey.org

Web site: www.smallarmssurvey.org